وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

جامعـــة غارداي ـــة

– قسم العلوم السياسية –

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

بعنوان:

أثر ندرة العمالة المحلية على المشاريع الكبرى لسنة 2018

– دراسة حالة بولاية غرداية –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

من إعداد:

كتاب حميدة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. جيدور الحاج بشير	أستاذ محاضر– أ–	جامعة غرداية	رئيساً
د. الأخضري إيمان	محاضر – ب–	جامعة غرداية	مشرفا
د. ناصري خديجة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة غرداية	ممتحن

السنة الجامعية:

1440هـ 1441/ 2019-2020م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

جامعـــة غارداي ـــة

– قسم العلوم السياسية –

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

بعنوان:

أثر ندرة العمالة المحلية على المشاريع الكبرى لسنة 2018

– دراسة حالة بولاية غرداية –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

من إعداد:

كتاب حميدة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. جيدور الحاج بشير	أستاذ محاضر – أ–	جامعة غرداية	رئيساً
د. الأخضري إيمان	محاضر – ب–	جامعة غرداية	مشرفا
د. ناصري خديجة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة غرداية	ممتحن

السنة الجامعية:

1440هـ 1441/ 2019-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة».

الشكر والثناء لله عز وجل الذي وهبنا القوة والعزيمة وسهل علينا سبل المثابرة والنجاح فالحمد لله حمدا يليق بوجه كرمه وجلالته على حجم المن والعطاء من صحة وعافية لإتمام هذا العمل المتواضع.

إن الاعتراف بالجميل ما هو إلا جزء يسير من رده ولأن الكلمات كل ما نملكه إزاء من غمرني بالجميل وأخص بالذكر الدكتورة الفاضلة "**الأخضري إيمان**" والدكتور الفاضل "**شول بن شهرة**" اللذان لم يبخلا عليا بالنصح والإرشاد وظلا يحفزاني فلكم مني أسمى معاني التقدير والاحترام.

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من ساهم في دفع وتيرة هذا العمل ومد يد العون والمساندة ولو بكلمة طيبة، إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث ولو بدعاء أو كلمة تشجيع.

وأتقدم بالشكر إلى كل من تمنى أن يرى عملي هذا شيئا ملموسا وإلى كل من سره نجاحي

والشكر لله من قبل ومن بعد.

الإهداء

قال تعالى: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ هل يَستَوِي الذِينَ يَعْلَمُونَ وَالذِينَ لاَ يَعْلَمُون﴾

صدق الله العظيم

أهدُي عملِّي هذا إلى رب السماوات والأرض العلي القدير خالصاً له، وإلى رسوله الكريم وخاتم الأنبياء محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

كُما أهدُي عملي المتواضع إلى من غرس في نفسي وروحي حب العلم ورعاني بكل إخلاص والدي العزيز "**الطاهر**" ووالدتي الكريمة "**كتاب فاطنة**" أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وليد، أحمد، محمد، قيس وإلى أختي صابرين وزوجها وابنها بشير.

إلى إبني حبيبي **ريان**

جميع صديقاتي وأخص بالذكر صديقتي "**خليصة**" وزوجها وإبنيها جود وغزل

إلى خريجي الدفعة 2020 وفقهم الله والى كل من وسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي.

ملخص الدراسة

يحتل موضوع التنمية المحلية أهمية كبيرة لدى المجتمعات، حيث سعت هاته الأخيرة نحو تبنيها كظاهرة تشاركية تبدأ من القاعدة وهي المواطن البسيط الذي يسعى نحو تحسين مستوها المعيشي بمعية الجهود المحلية والجهود الحكومية لحصوله على أفضل وأحسن شروط لحياة ذات رفاهية.

فأخذت الدولة استراتيجيات لتطبيقها وهي ما يسمى بالسياسات التنموية والتي تنبع من انشغالات المواطن المحلي، وثم ترجمة هاته السياسات على أرض الواقع في شكل مشاريع تنموية وهاته المشاريع وضعت في شكل مخططات وبرامج لابد من وجود عدة فواعل لتطبيقها من بين هاته الفواعل نجد ما يسمى بالعمالة هاته العمالة والتي بالأحرى يجب أن تكون عمالة محلية لكي تعمل بطريقة أفضل وأحسن لكونه المستفيد الأول منها.

ومن خلال الدراسة الميدانية لمعرفة مدى تأثير هاته العمالة على المشاريع لكونها الانطلاقة الأولى لها، حيث أن تنفيذها لهاته المشاريع يعني تطبيق السياسة التنمية للدولة وبالتالي الوصول للتنمية المحلية.

بمعنى أن العمالة المحلية وإن كانت الحلقة الأضعف في عجلة التنمية المحلية إلا أنها النقطة المركزية والمحورية لانطلاقها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، تطبيق السياسة التنموية، المشاريع التنموية، تأثير العمالة المحلية.

Summary:

The issue of local development is of great importance to societies, as the latter sought to adopt it as a participatory phenomenon that starts from the base, which is the simple citizen who seeks to improve their standard of living with local efforts and government efforts to obtain the best and best conditions for a well-off life.

So the state took strategies to implement them, which are the so-called development policies that stem from the concerns of the local citizen, and then translate these policies on the ground in the form of development projects, and these projects were placed in the form of plans and programs. There must be several actors to implement them. Rather, it should be local labor in order to be done in a better and better way because he is the first beneficiary of it.

And through the field study to find out the extent of the impact of these workers on the projects as it is their first start, as the implementation of these projects means the application of the state's development policy and thus access to local development.

In the sense that local employment, although it was the weakest link in the wheel of local development, but it is the focal point and focal point of its launch.

Key words: local development, implementation of development policy, development projects, impact of local employment.

مقدمة

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية الشغل الشاغل لجموع الباحثين وذلك لأهميته على اعتبار أن التنمية المحلية وسيلة انتقال بالمجتمع إلى حالة تطور وتقدم نحو الأفضل، فحين تعتبره المنظمات المهتمة بالأمر هدف تسعى إليه.

وتعتبر التنمية المحلية عملية ونشاط وظيفي يهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، والتنمية المحلية لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي للمجتمع ونحسب بل لها أبعاد مختلفة حيث تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية والإدارية وحتى الثقافية ولا تتم بشكل تلقائي أو عشوائي وإنما بشكل مخطط، حرصت أغلب دول العالم على متابعتها والتأكد من تطبيقها.

إن التنمية المحلية ركيزة للتنمية الوطنية الشاملة التي تستهدف كل المناطق اخلق توازن بينها، فالأمر يتطلب مشاركة فاعلته وحقيقية على المستوى المحلي بين الهيئات المحلية بمساندة المواطنين من جهة، وعلى المستوى المركزي من خلال جهود الهيئات الحكومية من جهة أخرى ومما هو منتفع عليه أنه لا توجد تنمية شاملة دون تنمية محلية، وتكون هاته التنمية نابعة من المجتمع المحلي بكل خصوصياته سواء الثقافية أو الفكرية أو حتى التأثر بالعادات أو التقاليد، أي لزم أن يكون التخطيط محلي نابع من داخل ذلك المجتمع، فلقد كانت ولا تزال التنمية المحلية الأقرب للمواطن لتلبية حاجياته.

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بالاقتصاد الوطني الجيد والفعال لدولته، مع وجود نظام الحكم محلي راشد وقراءة مالية ومحاسبية ذات ضبط وشفافية تطب المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته، فأصحت التنمية المحلية حتمية وضرورة خاصة على دول العالم الثالث لتحسين الظروف المعيشية للأفراد، لكن بطريقة منظمة ومخططة ضمن ما يسمى بالسياسة التنموية للدولة.

فالسياسية التنموية يجب أن لا تتناقص مع السياسة العامة للدولة بل يجب أن تستمد منها فتنفذ الدولة سياستها التنموية في شكل مخططات على شكل مشاريع كبرى.

وفي بحثنا هذا تناولنا السياسة التنموية في الجزائر من بعد الاستقلال إلى غاية الآن حيث تم سعت إلى محورا آثار السياسة الاستعمارية والتوجه نحو النهج الاشتراكي الذي يعتمد على سياسة الصناعات المصنعة عن طريق مخططات إلى المخطط الثلاثي 1976-19691، المخطط الرباعي الأول 1970- 1973، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، لم المخططين الخماسي الأول 1980-1984، الخماسي الثاني 1985- 1989، ثم توجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق واللجوء إلى مجموعة من لإصلاحات كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم الانعاس الاقتصادي إضافة البرنامجين الخاصين بدعم الجنوب ودعم الهضاب العليا 2006- 2007، ثم جاءت الإصلاحات الجديدة الخماسي الأول 2010 – 2014، الخماسي الثاني 2015- 2019، وترجمت هاته السياسة على شكل مشاريع كبرى هاته المشاريع احتاجت إلى كم من الفواعل المادية والبشرية من أبرزها العمالة على اعتبارها الجزء الأول والمحرك الأول لإنجاز هاته المشاريع، وهاته الحاجة تفرض تخطيط أي التخطيط للقوى العاملة وهي استراتيجية الحصول على قوى عاملة تتطلبها المشاريع التنموية لاستخدامها.

وفي بحثنا هذا قررنا دراسة العمالة المحلية لولاية غرداية ومعرفة كل خصوصياته.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

1- الاعتبارات الشخصية:

– لكون مقيمة جديدة في ولاية غرداية ومحاولة معرفة التنمية المحلية فيها.

– ملاحظة عزوف العمالة المحلية على العمل في المشاريع التنموية مما يضطر أصحاب المشاريع اللجوء إلى العمالة الخارجية بالأخص العمالة الإفريقية.

2- الاعتبارات الموضوعية:

- التعرف أكثر على سيرورة المشاريع التنموية للولاية والتقرب من المصالح الإدارية المختصة بذلك.

– معرفة السبب وراء عزوف العمالة المحلية في العمل وإنجاز المشاريع، ومعرفة تأثيرات هذا العزوف على المشاريع وبالتالي تأثيره على التنمية المحلية للمنطقة.

ثانياً: أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في:

1- موضوع العمالة المحلية موضوع جد مهم ومؤثر في إنجاز المشاريع التنموية التي خططت من طرف الدولة على شكل سياسة تنموية تهدف بشكل أكبر إلى خلق تنمية وطنية متكاملة متناسقة ومتجانسة أي أن العمالة المحلية وإن كانت الحلقة الأضعف في عملية التنمية، إلا أنا الانطلاقة الأولى لها.

2- تعمل المشاريع التنموية على خلق مناصب شغل للمجتمع المحلي مما يؤدي إلى تشغيل فئة الشباب من السكان وبالتالي التخلص ولو جزئيا من مشكل البطالة:

ثالثاً: أهداف البحث:

من بين أهداف البحث حصرناها في النقاط التالية:

1- إبراز تأثير المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

2- إيضاح مدة تأثير السياسة التنموية على عملية التنمية المحلية بصفة عامة والمشاريع بصفة خاصة.

3- التعرف على واقع المشروعات والبرامج التنموية لولاية غرداية.

4- معرفة تأثير العمالة المحلية على المشاريع التنموية للولاية.

رابعاً: إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق أردت أن أسلط الضوء في هذا الموضوع في إطار الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تأثر ندرة العمالة المحلية على المشاريع الكبرى لولاية غرداية؟

ولتوضيح معالم الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية:

1- ما هي التنمية المحلية؟ أهدافها؟ ومجالاتها؟

2- ما هي التنمية المحلية لولاية غرداية؟

3- ما هي الصعوبات التي تواجه عملية التنمية لمحلية لولاية غرداية (ندرة العمالة المحلية).

خامساً: الفرضيات

– كلما كانت التنمية المحلي جيدة أثرت على مستوى المعيشي للمجتمع المحلي.

– فكلما كانت هناك عمالة محلية تعمل على إنجاز المشاريع كانت هناك تنمية محلية أفضل حالا لكون المجتمع المحلي الساهر على تنفيذها.

سادساً: مجال الدراسة:

- **حدود الدراسة المكانية:** ولاية غرداية نظراً لإقامتي في المنطقة.
- **حدود الدراسة الزمانية:**

– كان اختيارنا لسنة 2018 كونها سنة عرفت نوع من الاستقرار بعد الفوضى التي عرفتها المنطقة هذا أولا.

– وثانيا كون المعلومات التي زودتنا بها مديرية البرمجة والتخطيط لولاية غرداية تخص سنة 2018. [1]

سابعاً: الاقترابات والمناهج:

نظراً لطبيعة الموضوع والأهداف التي يسعى لتحقيقها ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في الدراسة النظرية، أما الدراسة التطبيقية فاعتمدت على المقابلة الشخصية كأداة ميدانية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية الموضوع العمالة المحلية وعلاقتها بالتنمية المحلية المجسدة للسياسات التنموية للدولة عن طريق المشاريع التنموية، إلا أن الدراسات السابقة لم تأخذ القدر الكافي من البحث في هذا الموضوع فنجد افتقار الدراسات والبحوث لموضوع العمالة

[1] – **المنج الوصفي**: هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، أو أنه الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن الباحثون من خلالها وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها والمجال العلمي الذي تنتهي إليه، وتصور العلاقة بينهما والظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها، لما تطور شكل العلاقة بين متغيراتها باستخدام أساليب البحث العلمي التي تلائم الأهداف التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها من وراء استخدام هذا المنهج.

– بومدين طاشمة، ناجي عبد النور، **أصول منهجية البحث في علم السياسة طرق**، أدوات، مناهج ومقاربات، البحث السياسي، مكتبة جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، الجزائر، ص 165.

المحلية على عكس موشوع التنمية المحلية التي نجد منها الوفير والكافي ضمن هاته الدراسات.

1- دراسة لمليكة فريمش بعنوان: دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر– أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة سنة 2012/2011 فقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة إذا كان لزاما على الدولة أن تكون القائم بعملية التنمية أم لا، فقد طرحت دراستها الإشكالية التالية: "هل يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة بدون وجود قوى للدولة؟ وهل يمكن تحقيقها في الجزائر بعيد عن الدولة؟ ولخصت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الدولة والتنمية لكن هذا لا يعني أن تكون التنمية بوجود الدولة فقط بل من الضروري إشراك كل الفاعلين (القطاع الخاص، المجتمع المدني الواعي، المواطن البسيط) في هاته العملية.

2- دراسة كمال لحول بعنوان: اختيار المشاريع العمومية، دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2013 / 2014 وتحدثت هاته الدراسة على المشاريع العمومية في الجزائر وحجم الإنفاق عليها عن طريق مجموعة المخططات التنموية والتي تمثل استثمارات مباشرة للدولة وفق استراتيجية بحث التنمية، ولقد طرح الباحث في دراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل واختيار وتجسيد المشاريع العمومية في الجزائر؟ وختم دراسته بواقع اختيار وتجسيد المشاريع العمومية في الجزائر يتم من خلال التعرض إلى مختلف الجهود والإصلاحات وربط البرامج بالأهداف المسطرة من قبل الدولة، أما بالنسبة إلى ما تهدف اليه درستنا وهو دراسة فاعل مهم في التنمية المحلية ومحرك رئيسي للمشاريع وهو عنصر العمالة وبذات العمالة المحلية.

تاسعاً: طرق جمع المعلومات:

- الكتب.
- المذكرات.

- الملتقيات العلمية.
- المجلات العلمية متخصصة.
- المقابلة الشخصية.

عاشراً: صعوبات الدراسة:

تقريبا معظم الدراسات الميدانية لا تخلو من صعوبات وعليه فإن الصعوبات التي واجهتنا:

- نقص المراجع التي تصب في هذا الموضوع في مكتبة الجامعة وبخاصة موضوع العمالة المحلية وصعوبة التنقل نظرا للظروف التي تعرفها الجزائر بسبب الجائحة التي طالت أرجاء العالم.
- أخذ المعلومات بصعوبة كبيرة من الإدارات وممارسة البيروقراطية مع التماطل في الوقت مما عرقل مسار عملنا.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية

المبحث الأول: التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية.

المطلب الثالث: أهداف ومجالات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: المجتمع المحلي.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: تنمية المجتمع المحلي.

المبحث الثالث: السياسة التنموية (المشاريع الكبرى، العمالة).

المطلب الأول: المشاريع التنموية.

المطلب الثاني: العمالة المحلية.

تعتبر التنمية المحلية تلك العملية التي من خلالها تقوم الدولة بتحقيق تطوير شامل ومتكامل للمجتمعات المحلية، في إطار سياسة تنموية عامة تهدف إلى خلق نمو متوازن في مختلف قطاعات هذا المجتمع تحول تلك السياسات إلى مشاريع تنموية كبرى يشترك فيها كلا من الجهود الحكومية والجهود الشعبية لتحقيقها.

على اعتبار الفعال الأكبر هو المجتمع المحلي بصفة عامة والعمالة المحلية في المشاريع بصفة خاصة وعليه سوف نخصص هذا الفصل كإطار لدراسة نظرية للتنمية المحلية وعلاقته بالمشاريع الكبرى وتأثير العمالة المحلية فيها دون أن ننسى التنموية التي هي الخطة العامة للدولة التي لا تخرج عنها التنمية المحلية.

فقسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث أساسية وهي المبحث الأول الذي تحدثنا فيه عن التنمية والتنمية المحلية أهدافها ومجالاتها، المبحث الثاني عرفنا فيه المجتمع المحلي وصولا إلى خطوات تنميته، والمبحث الثالث تناولنا السياسة التنموية وأهم عنصري فيها هما المشاريع والعمالة المحلية فقدمنا تعريف للمشاريع وأهم تصنيفاته، وكذا معرفة جدولة فعاليات المشروع وتقديرات تكاليفه وصولا إلى عنصر العمالة الذي يعتبر جزء هام في إنجاز المشاريع.

المبحث الأول: التنمية المحلية.

تعتبر التنمية تلك العملية المعقدة المشابكة الجوانب التي تسعى إلى إجراء تغيرات لكل جوانب الحياة في المجتمع وفي الدولة وحتى في هياكلها، سعيا منها لتحقيق تطوير شامل ومتكامل وصولا إلى آفاق أفضل للإنسان.

فنجاح عملية التنمية بالنسبة للدولة يتوقف على مدى سعيها إلى تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها بكل كفاءة وفعالية.

المطلب الأول: تعريف التنمية.

التنمية لغة: تعني الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله، كما تعرف " أنها تلك الجهود التي تسعى إلى تطوير وتحسين الاقتصاد ونمط معيشة جماعة معينة سواء عن طريق

خلق مناصب شغل دائمة وزيادة مداخيل الأفراد والتقليل من فرض الضرائب عليهم، وذلك من أجل خدمة الأفراد والجماعات، فالتزايد في هاته الخيرات كان ومازال المشروع الهام للتنمية "[1].

والتنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول ذما المال أي ازداد وكثر والتنمية تدل على الزيادة كما وكيف وقد برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده[2].

كما عرفت التنمية: " فعل تشاركي وعملية مرنة تركز أساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشرائح الاجتماعية، وعليه فالفعل التنموي يتسم بالهادفية والشمولية المرتبطة بالموارد والخصوصيات البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مع المراد تنميته " [3].

ويعرفها الدكتور **محمد شفيق:** "التنمية عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل الإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد[4].

كما يعرفها **كاسر المنصور** في مقاله " الحقيقة والأبعاد"، "بأن التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل والبناء[5].

ونجد أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **(UNDP)** قد وضع مقياسا جديدا للتنمية البشرية وأصدر تقريراً سنة 1990 وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية، فرتب الدول بحسب ما حققته من نجاح في

---

[1]- مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة تقدم لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011، ص 44.

[2]- كمال بودابة شعبان، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، (دراسة ميدانية) بلدية حاسي بحبح**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014/2013، ص 11.

[3]- العمري عيسات، (**معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع ورهانات الفعل التنموي**)، مجلة تنمية الموارد، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، المجلد 07، العدد الثاني ديسمبر 2016، ص 166.

[4]- كمال بودانة شعباني، **المرجع السابق**، ص 13.

[5]- حنفر خيضري، **تمويل التنمية المحلية واقع وآفاق، (أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011/2010، ص 10.

تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم ويتضمن المقياس معايير اقتصادية أخرى مثل التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية الحرية، الأوضاع الصحية والتعليمية[1].

ويمكن تحديد مفهوم التنمية بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في المجتمعات بهدف إشباع حاجات. أي أن التنمية هي عملية التغيير المقصود أو الموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان[2].

ويمكن التفرقة بين مصطلح التنمية وعدة مصطلحات متشابه كالتنمية والتغيير فالتغير هو ذلك التحول الذي يقع على النظم والعلاقات والتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك.

التنمية والتمدن فيشير مصطلح التمدن إلى العملية التي تهدف إلى تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد إلى أسلوب أكثر حداثة[3].

ويختلف مصطلح التنمية على التطور الذي يعني الانتقال من حالة أو طور إلى آخر بصورة متسلسلة فالتطور هو وصف للأشياء والناس على خطي الزمان والمكان كالانتقال من البداوة إلى الطور الريفي إلى الطور الحضري وهناك مصطلح آخر وهو مصطلح التحديث والذي يعني بمفهومه الضيق جلب الحضارة ورموزها وكذا أساليب التطور التكنولوجي فالتحديث ماهو إلا مواكبة للتطورات والمستجدات الحاصلة في المجتمعات[4].

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية.

قبل التحدث عن التنمية المحلية لابد أن نعرف ماهية المحلية.

أولاً: ماهية المحلية:

إن مفهوم المحلية يرتكز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر منها:

---

[1]- عبد الله خباية، **تطور نظريات واستراتيجيات (التنمية الاقتصادية)**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2014، ص 72.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة – الاستراتيجيات بحوث العمل والتشخيص المجتمع)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 42.

[3]- خنفر خيضري، **المرجع السابق**، ص 6.

[4]- نور الدين بلقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية (دراسة ميدانية لولايتي مسيلة وباتنة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018، ص 20.

- العنصر الجغرافي ويعني المنطقة أو مدينة محددة بجبال ووديان وغيرها.
- عنصر الهوية أو الانتماء والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العناصر المتكاملة ويمكن القول أنه عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول أو الحكومات[1].

هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية كل بحسب توجهه فمنهم من ربطها بأسلوب العمل التنموي ومنهم من عرفها بحسب أهدافها التنموية فاختلف الباحثون والمفكرون حول تعريف التنمية المحلية فعرفت: "بأنها العملية التي بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جموع المواطنين وجموع السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة من منظومة شاملة[2].

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية : "وهي أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[3].

ثانياً: التنمية المحلية.

هي عملية إثراء وتمييز للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة انطلاقا من التعبئة والتنسيق بين مواردها وطاقتها[4].

وعرفت **هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية** أنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة والهيئات الرسمية لتحسين الأوضاع في حياة الأمة والمساهمة في رقيها قدر المستطاع.

---

[1]- خنفر خيضري، **مرجع السابق**، ص 11.

[2]- نعمان منذر وردي الألوسي، **الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2018-2019، ص 14.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي (والتنمية المحلية)**، مصر: الدار الجامعية، 2001، ص 13.

[4]- مليكة فريمش، **مرجع السابق**، ص 48.

كما عرفها **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** في هيئة الأمم المتحدة "تنمية المجتمع عن طريق الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية[1].

وعرفت أيضا **التنمية المحلية:** بأنها العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج المجتمع ومشكلاته[2].

وهناك من أطلق عليه مصطلح تنمية المجتمع: "وهي العمليات التي تتظاهر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية مع جهود السلطات لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وللعمل على تكامل هاته المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[3].

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

- ❖ المشاركة الفعالة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.
- ❖ توفير مختلف الخدمات والمشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على الذات والمشاركة[4].

المطلب الثالث: أهداف ومجالات التنمية المحلية.

أولاً: أهداف التنمية المحلية.

إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو معالجة مشاكل المجتمع المحلي بالأساس وإيجاد حلول تتوافق وخصائص هذا المجتمع ومن بين أهم الأهداف هي:

- زيادة الدخل المحلي إن استثمار الإمكانات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك الموارد المالية والسياحية والطاقات البشرية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة

---

[1]- يوسف شلاوي، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2018/2017، ص 26.

[2]- يمينة طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص سياسات عامة، تنمية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015، ص 41.

[3]- مريم أحمد مصطفى، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 228.

[4]- حسين بن الطاهر، (**التنمية المحلية والتنمية المستدامة**)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص 456.

يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي أو الوطني والذي يعتبر محركا أساسيا في العملية التنموية والذي من خلاله يمكن برمجة مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع السابقة[1].

- إعادة الثقة للمنطقة المحلية وخاصة سكان الريف ومحاولة خلق مشاريع تنموية لتحقق لهم نوع من عدم الإحساس بالدونية من المدنية التي تسيطر علها شعور التفوق مما أدى إلى وجود ظاهرة النزوح الريفي.
- محاولة تعويد الفرد على المسؤولية الاجتماعية وتعريفه بواجبه وأن المصلحة العامة من مصلحتهم، وأن هناك احتياجات لا تكون إلا عن طريق المجتمع.
- توفير حاجات الأفراد المحليين من سلع وخدمات[2].
- التخطيط لعملية التغيير وفقا للإمكانيات وحسب الاحتياجات الأفراد من جميع النواحي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.
- ازدياد القدرة المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها زيادة في فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[3].

ثانياً: مجالات التنمية المحلية.

تعمل التنمية المحلية على تحقيق أهدافها المسطرة بغية الوصول إلى مجتمع راقي متطور في مختلف المجالات، ومن بين هاته المجالات:

- **المجال الاقتصادي:** تهتم التنمية المحلية بالأساس على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وزيادة الدخل الفردي للأفراد، ورفع الإنتاجية، كما أنها لا تعني فقط توفير الحاجات والخدمات للمواطن المحلي، بل تهدف إلى إقامة مشروعات تزيد من الإنتاج وتفتح الفرص للاستثمار من خلال تغيير هيكل

[1]- نور الدين بلقليل، **مرجع السابق**، ص 34.

[2]- كمال بودانة شعباني، **مرجع السابق**، ص 81.

[3]- خنفر خيضري، **مرجع السابق**، ص 28.

الاقتصاد وخلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز، مستمدا قوته من خصائص هذا المجتمع من أجل إعطاء دفعة قوية وحقيقية للاقتصاد الوطني.

- **المجال الاجتماعي:** انطلاقاً من كون الفرد هو المحور الأساسي لعملية التنمية حيث تمكن هذه الأخيرة جموع أفراد المجتمع من المشاركة والسيطرة على بيئتهم المحلية للنهوض بمستواهم المعيشي وتحسينه في إطار القسم والعادات المحلية، والعمل على مكافحة الفقر والبطالة، وتحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه النمو المتوازن في مختلف القطاعات على اعتبار أن التنمية عملية مجتمعية شاملة وكاملة ذات ديناميكية وتفاعل فالتغيير الاقتصادي لابد له من تغيير اجتماعي.
- **المجال الإداري:** تعتبر التنمية الإدارية هو ذلك التغيير والتحسين على مستوى الجهاز الإداري الذي يعتبر الوسيلة المستخدمة لتحقيق التنمية المحلية بطريقة منظمة ومهيكلة.

وهذا التغيير يكون على مستوى الأجهزة الإدارية سواء الجوانب الهيكلية أو التنظيمية أو في عمليات التدريب والتحفيز أو حتى في إصدار القوانين والتشريعات.

وتعتبر التنمية الإدارية جزء من الكل والتي هي التنمية المحلية فأي تغيير على المستوى الإداري يعود بالأثر الحسن على التنمية المحلية.

- **المجال السياسي:** ترتبط السياسة بالمجتمع على اعتبار أن المجتمع طرف في منع القرار السياسي عن طريق الأحزاب، الجمعيات والنقابات، والاستجابة لمطلب الشعب وتحويلها إلى مشروعات تنموية تجسد من خلاله مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقق من خلاله مبدأ الديمقراطية والتشاركية في صنع القرار[1].

المبحث الثاني: المجتمع المحلي.

يعتبر المجتمع المحلي المحور الأساسي للتنمية المحلية فهدف وغاية هاته الأخير هو تحقيق تنمية بكفاءة وفاعلية للمجتمع المحلي والذي يعتبر وسيلة وركيزة لعملية التنمية.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المحلي.

إن المجتمع المحلي من أكثر المفاهيم والمصطلحات التي تعددت تعاريفه من بينها:

[1]- زهرة هادي، حياة بوكرش، **سياسات الحكم الراشد وأثره في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم سياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص 51.

- عبارة عن جمع متفاعل من الناس.
- يعيشون في بقعة واحدة.
- لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ورغبات وميول ومشكلات مشتركة.
- يشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض[1].

ويعرفه **ماكيفيرو بيج (Page–Macivère)**: "جماعة قد تكون صغيرة أو كبيرة العديد يعيش الأعضاء فيها بطريقة يتشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخله وبهذا التعريف فإن المجتمع المحلي يقوم على أساسين الأول الإقليم والثاني الشعور المشترك الذي ينبع من المصطلح ووحدة المصير بالإضافة للتفاعل[2].

كما يعرفها **روبرت بارك** "إن المجتمع في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية وجغرافية، وأن المدن الكبرى والصغرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها وبالرغم من الاختلافات في الثقافة والتنظيم مجتمعات محلية في المقام الأول"، كما يعرف المجتمع المحلي أيضا أنه "مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون نمطا مشتركا في الحياة"[3].

ويمكن القول أن المجتمع المحلي لفظ قديم في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معان مختلفة في لغة الحياة اليومية ومن بين هاته التعريفات: "أن المجتمع المحلي عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية للأفراد والجماعات والتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات متبادلة تشمل بناء على النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع يستطيع أن يعتمد على نفسه"[4].

ويرى البعض أن المجتمع المحلي مصطلح يشير إلى بناء اجتماعي يتسم بعلاقات ونظم لها طالع خاص مثل التشابه ف التكوين وقوة العلاقة، حيث تسود الجماعات والعلاقات الأولية والتقاليد والقيم وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمية، وأن هناك اختلاف في المجتمعات المحلية من حيث الحجم

---

[1]- مسعد الفاروق حمودة، **منال طلعت حمودة التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 5.

[2]- مريم أحمد مصطفى، **مرجع السابق**، ص 210.

[3]- العمري عيسات، **مرجع السابق**، ص 169.

[4]- لبنى الكتز، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة ميدانية لمؤسسة سونطراك – بسكرة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2009/2008، ص 26.

ومن حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية فقد يحمل بعضها الطابع الزراعي وبعضها الطابع الصناعي والسياحي أو التجاري...الخ.

وعلى الرغم من اختلاف العلماء والمفكرين على تعريف المجتمع المحلي إلا أنهم اتفقوا في تحديد مكونات المجتمع المحلي وكانت على النحو التالي[1]:

- **الأفراد:** وهم مجموعة الأشخاص الذين يعيشون بالانتماء لتلك المنطقة وإلى بعضهم البعض.
- **المؤسسات:** وهي مجموعة من النظم القادرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والتي تساعد في زيادة الكفاءة للتنمية المحلية.
- **المجتمع:** المنطقة الجغرافية أو المكانية التي يعيش عليها مجموعة من الناس.

المطلب الثاني: تنمية المجتمع المحلي.

إن تنمية المجتمع المحلي كمفهوم اتخذت عدة تعاريف ولكنها تصبو إلى إحداث تغييرا أو تجديد في جوانب الحياة، كما ترتكز تنمية المجتمع المحلي بالأساس على الإنسان وأفراد المجتمع الذين يشكلون الجزء الرئيسي والمفصلي، بحيث تمكنهم من المشاركة والسيطرة على محيطهم وهناك عدة تعريفات لتنمية المجتمع المحلي.

أولاً: فيعرفها آرثر دنهام (A. Dunham).

تنمية المجتمع المحلي بأنه "الجهود التي يبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية، وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي"[2].

ويعرف **(بانقا)** تنمية المجتمع المحلي بأنها "الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم مع بعضهم البعض مع تقديم المعونة الفنية عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية".

---

[1]- غازي سلطان فلاح القبلان، **تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين (دراسة ميدانية)**، ط1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015، ص 131.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد الرشوان، **التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، إدارياً، بشرياً**، ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 199.

ويرى البعض بأنها "عبارة عن بيئة السكان المحليين للعمل في إطار مشترك ومنظم لخدمة قضاياهم التنموية في شتى المجالات التي تمس حياتهم"[1].

ويطلق أيضا اصطلاح تنمية المجتمع على "العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[2].

وتعرف أيضا بأنها "تلك الجهود والمساهمات المخططة التي يمكن أن تضطلع بها الدولة من خلال إعادة صياغة دورها كوحدات إدارية ونقلها من الإطار التقليدي المتعارف إلى آفاق أرحب تحرص على تحريك واستيعاب الطاقات البشرية المحلية والاستفادة من الدعم الحكومي والأهلي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية على المستوى المحلي"[3].

ثانياً: خطوات تنمية المجتمع المحلي.

إن عملية تنمية المجتمع المحلي معقدة ومتشابكة الأطراف تشترك فيها عدة عوامل لكي تتم هاته العملية بنجاح وتصل إلى الهدف المنشود من بين هاته الخطوات:

1- تحديد احتياجات المجتمع المحلي بناء على ما لديه من موارد طبيعية كانت أو بشرية، وكذا على ما تم إنجازه من أعمال ومعرفة ما يحتاجه أفراد هذا المجتمع من خلال استطلاع الرأي العام وعن طريق الدراسة بطريقته البحث العلمي لخلق مشروعات تنموية بطريقة عملية ممنهجة.

2- مرحلة التخطيط لبرامج مشروعات التنمية بعد تحديد احتياجات أفراد المجتمع المحلي ودراسة ظروف هذا المجتمع ومعرفة المشكلات التي تواجهه، والإطلاع على العادات والتقاليد والأعراف وكذا الاتجاهات والمعتقدات السائدة فيه وبناءا على عدة عوامل يجب أن تكون عند التخطيط وهي:

- أن يكون التخطيط للتنمية المحلية جزء من المخططات الدولة وأن يلبي أكبر قدر من احتياجات المواطن المحلي فمشروعات التنمية المحلية إلا تكملة سياسات الإصلاح في الحكومة.
- أن يكون التخطيط شامل أي يشمل جميع النواحي للنهوض بالمجتمع المحلي فلا يقتصر عن جانب واحد أي أن يشمل كل المستويات وكل المجالات اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

---

[1]- غازي سلطان فلاح القبلان، **مرجع السابق**، ص 133.

[2]- مريم أحمد مصطفى، **مرجع السابق**، ص 224.

[3]- غازي سلطان فلاح البلقان، **مرجع السابق**، ص 134.

- أن يخلق فيها لجان تكون همزة وصل بين المواطن والإدارة العامة ومعرفة مدى استجابة المجتمع المحلي وتقبله لهاته المشروعات.
- أن لا يقتصر التخطيط عن فئة معينة من أفراد المجتمع وإنما محاولة تلبية مطالب واحتياجات أكبر قدر من الأشخاص وأن تهدف أيضا لتشغيل أكبر قدر من الأيدي العاملة المحلية وخلق مناصب شغل والقضاء على البطالة وفي الأخير عملية التنفيذ تكون بناءا على المعطيات السابقة والالتزام بالخطط المعدة لتحقيق تنمية محلية تشرف الدولة على تنفيذها وتقييم مدى نجاحها[1].

المبحث الثالث: السياسة التنموية (المشاريع الكبرى، العمالة).

لتعريف السياسة التنموية وجب علينا تعريف السياسة والتنمية لقد تطرقنا في بداية بحثنا لتعريف التنمية ونحن الآن بصدد تعريف إعطاء مفهوم عام عن كلمة السياسة.

- **السياسة لغة:** السياسة (Politique) كلمة مشتقة من المصطلح اليوناني (Polis) الذي يعني الدولة أو دولة المدينة وهي ما تعلق بشؤون الدولة وجاء في لسان العرب لابن منظور في الجزء السابع السياسة تعني الرياسة.
- **السياسة اصطلاحاً:** يعرفها معجم **روبيرت (Robete)** سنة 1962 أنها فن حكم المجتمعات الإنسانية ويعرفها **دافيد إستون** في مؤلفة **(The politique système)** هي السياسة التوزيع السلطوي للقيم[2].

ويعرفها **إسماعيل سعدان** السياسة تشير أولا إلى نشاط ما، فضلا عن دلالاتها على دراسة ذلك النشاط فهي عملية من عمليات النظام الاجتماعي فهي تتضمن التعاون وحل المتناقضات بين الأفراد والجماعات.

والسياسة كما جاءت في **علم الاجتماع** تشير إلى أسلوب معين للعمل بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة.

---

[1]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 226.

[2]- ياسمين نوري، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر**، بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، ص 29.

وهناك من يرى أن السياسة الخطة القائمة الواضحة أو المتضمنة التي تستخدمها المنظمة أو الحكومة كأساس لاتخاذ قراراتها[1].

تعرف السياسة التنموية أنها الخطوات والتعليمات التي يجب إتباعها عند تنفيذ الخطة ويجب أن لا تتناقض مع السياسة العامة للدولة وتكون مستمدة من الأهداف العامة.

وهناك من يعرفها "أنها الجمع الواعي بين عدد الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة من التنمية[2].

وهناك تعريف آخر "تغيير ثقافي موجه نحو تحقيق هدف معين وفق مراحل وخطوات ومحددة ذلك أن التغيير الثقافي الديناميكي الشامل لا يشترط فيه بالضرورة أن يكون منتجا اجتماعيا...، إلا أنها تحرص على تحسين أوضاع القطاعات والفئات الاجتماعية الأقل حظا والأسوأ حالا، في فترة ما قبل بدء التغيير الثقافي الديناميكي أو في مراحله الأولى"[3].

تنفذ السياسة التنموية مخططاتها في شكل مشاريع كبرى، تحتاج هاته الأخيرة جملة من الفواعل المادية والبشرية لاستكمالها من بين هاته الفواعل عنصر العمالة على اعتبارها اللبنة الأولى في بناء المشاريع وعليه في هذا المبحث كان لازما علينا أن نعرف المشاريع العامة وصولا إلى عنصر العمالة كجزء أولى وأساسي في المشاريع التنموية.

المطلب الأول: المشاريع التنموية.

المشاريع التنموية هي العنصر والمحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المحلية وتنفيذ السياسة التنموية، وتعتبر المشاريع إلا تلبية لطلبات أفراد المجتمع وتجسيد هاته الطلبات على أرض الواقع في شكل مشاريع وفي هذا المبحث عرفنا أولا المشروع ثم المشروع العام.

أولاً: تعريف المشروع.

مجهود جماعي لتحقيق هدف معين من خلال مجموعة من الأهداف.

---

[1]- رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر والبطالة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2014/2013، ص ص 32-33.

[2]- رقية خياري، **مرجع السابق**، ص 35.

[3]- ياسمين نوري، **مرجع السابق**، ص 28.

❖ إن المشروع لفظ يشير على مجموعة متتالية من الأنشطة لها علاقات مميزة، تربطها معا وتحدد بنقط بداية ونقاط نهاية توضح نقاط اكتمال تحقيق الأنشطة بغية الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف[1].

- المشروع: هو المجهودات المعقدة والموجهة لأداء مجموعة متداخلة من الأعمال التي تتم في منظمات مختلفة في مدة لا تقل عن (03) سنوات في حدود أهداف وجداول وميزانية يتم تحديدها بدقة.
- المشروع: هو أي جهد يستغرق إنجازه يومين أو أكثر نحو تحقيق هدف معين ويحتاج إلى مجموعة من الفعاليات الإدارية والهندسية والاقتصادية[2].

المشروع يعني "فكرة مقترحة تخضع للدراسة والتقييم الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها ورفضها على الإطلاق أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها.

المشروع "مسعى مؤقت يتعهد فيه لإنتاج سلعة أو خدمة أو نتيجة فريدة من نوعها"[3]. أما معهد إدارة المشروع (**Projet management institut (PMI)**) المتواجد بالولايات المتحدة الأمريكية فقد عرف المشروع على أنه "الجهود المؤقتة نحو توليد المنتج المنفرد أو الخدمة المنفردة"[4].

للمشروع عدة قيود لابد أن يلتزم بها صاحب المشروع وهي تحقيق المشروع في أقصر وقت وأقل تكلفة وأعلى جودة وهي تشمل ثلاث قيود وهي:

- **الوقت:** كم يستغرق هذا المشروع من الوقت، وضع الإطار الزمني المحدد لأنها المشروع.
- **التكاليف:** سواء المادية أو البشرية كم يلزم المشروع من تكاليف لإنجازه وضع ميزانية مضبوطة بناء على معطيات محددة.

---

[1]- أمال عبدي، **دور إدارة المخاطر المشروع في ضمان نجاح إنجازه (دراسة حالة مؤسسة أشغال الطرق والبضائع والمحروقات)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، 2013/2012، ص 09.

[2]- محمد لونيسي، **تقنيات التخطيط والمتابعة ودورها في إدارة المشروع (دراسة مشروع إنجاز كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير)، بجامعة تبسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المشروع، جامعة تبسة، 2013/2012، ص 2.

[3]- محمد واضح، **مساهمة في تحسين إدارة المشاريع الإنشائية في الجزائر، (دراسة تطبيقية لنشاط إنجاز قنوات نقل المحروقات عبر الأنابيب، حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (ENAC)، فرع سوناطراك**، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، ص2.

[4]- زكرياء بوزيدي، مالك ساكر، **فعالية معايير اختيار المتعاملين الاقتصاديين لإنجاز المشاريع العمومية حسب تشريعات الصفقات العمومية في الجزائر (دراسة حالة مشروع التهيئة الحضرية لحي زيغود يوسف بلدية برهوم خلال السنة المالية 2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2018/2017، ص 03.

- **الجودة:** ماهي الجودة المطلوبة في المشروع[1].

الجدول الرقم (01): أنواع المشاريع

مشاريع إنشائية	مشاريع صناعية	مشاريع خدمية	مشاريع علمية
❖ عمارات سكنية.	❖ مصانع ومعامل.	❖ تسويق منتج جديد.	❖ معالجة مشكلة علمية.
❖ طرق وجسور وسدود.	❖ بناء سفن وطائرات.	❖ إنتاج فيلم سينمائي.	❖ تصميم نظام معلوماتي.
❖ ملاعب ومستشفيات وجامعات.	❖ خطوط الإنتاج.	❖ تصميم حملة إعلامية لمنتج جديد.	❖ تطوير منتج.
❖ مرافق وملحقات.	❖ بناء مفاعلات ومصافي كيميائية.		❖ بحوث فضاء.
			❖ التنقيب على الآثار.

مشاريع اجتماعية	مشاريع اقتصادية
❖ حملات تنظيم الأسرة.	❖ برنامج مكافحة الفساد والبطالة.
❖ حملات مكافحة الجريمة.	❖ برنامج مواجهة التضخم.
❖ حملات التدخين.	❖ مشاريع التنمية الاقتصادية.
❖ حملات التكافل الاجتماعي.	مشاريع استبدال العملة أو تدعيمها.

المصدر: محمود واضح، المرجع السابق، ص 8

ثانياً: المشروع العام.

يعرف المشروع العام : أنه عبارة عن اقتراح من طرف الدولة أو هيئة أخرى منفصلة عنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع بصفة عامة لرقابة الإدارة. الحكومية بإنشاء وحدة اقتصادية (صناعية، زراعية، تجارية) من أجل أنتاج سلعة وتوفير سلع أو مجموعة من السلع أو الخدمة أو مجموعة من الخدمات كخدمات النقل والصحة والتعليم...[2].

[1]- زكرياء بوزيدي، مالك ساكر، **مرجع السابق**، ص 06.

2- سفيان قنيط، **التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004، ص 08.

كما يعرف أيضا أنه "وحدة انتقالية تملكها الدولة كليا أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع أو العمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والتي تسعى الدولة لتحققها"[1].

وتمتلك المشاريع العامة عدة خصائص من بينها:

- أن الدولة فاعل جزئي وكلي لهاته المشروعات عن طريق أحد هيئاتها وتفرض الدولة رقابة لارتباط المشروع بالخطة الاقتصادية العامة.
- هي في الأغلب مشاريع طويلة الأمد متعددة الأغراض.
- تتطلب المشاريع العمومية مجهودات كبيرة وأموال طويلة.
- المشاريع العمومية لا يرتجى منها الربح.
- الاحتكار في مثل هاته المشاريع ضروري لأنها لا مجال للمضاربة والتنافس فيها[2].

1- مبررات وجود المشاريع العامة:

هناك عدة اعتبارات تدخل الدولة وإقامة المشاريع العامة التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق المنفعة العامة دون الاهتمام بالربح بقدر الاهتمام بالأهداف التي أنشئ من أجلها المشروع.

- **اعتبارات تمويلية:** تحتاج المشاريع العمومية إلى موارد مالية ضخمة فنجد الدولة تقوم باحتكار خدمة أو سلعة معينة لكي تحقق منها إيرادات متنوعة لكي تقوم بالإنفاق وإشباع الحاجات العامة للأفراد ولأعباء المتزايدة، كما تحتاج الدولة موارد متنوعة لابد أن تتحصل عليها من الضرائب الرسوم المحصلة إضافة إلى المداخيل المختلفة العوائد والأرباح.
- **اعتبارات اقتصادية:** احتكار الدولة لبعض المشاريع التي لا يستطيع المتعامل الخاص القيام بها، كما تحاول الدولة زيادة كفاءة الاقتصاد الوطني والتخصيص الأمثل للموارد ومحاولة خلق استقرار في الاقتصاد ومحاربة مظاهر التضخم والانكماش في الاقتصاد الوطني.
- **اعتبارات إستراتيجية:** كسيطرة الدولة على مشاريع إنتاج الأسلحة لخلق السلامة اللازمة للأمن الوطني وحتى القومي.

1- كمال لحول، **اختيار المشاريع العمومية، دراسة مشروع الطريق السيار (شرق، غرب)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2013، ص 32.

2 زكريا بوزيدي، مالك ساكر، **مرجع السابق**، ص 08.

- **اعتبارات إيديولوجية:** قد تسعى الدولة من خلال بعض مشاريعها لشراء إيديولوجية أو عقيدة معينة.
- **اعتبارات تكتيكية:** هناك مشاريع تقوم بها الدولة سعيا منها لخلق تكنولوجيا وفق متطلبات المجتمع المحلي ملائمة لظروفه الغرض منها التقدم والتطور التكنولوجي لتحقيق تنمية محلية كما هو الحال في الإدارة العامة الجزائرية وإدخال الرقمنة الوطنية.
- **اعتبارات اجتماعية:** وهي أهم عنصر وهي إقامة المشاريع ذات المنفعة العامة للمجتمع بكل شرائحه، وتوفير السلع والخدمات الضرورية لأفراده كإقامة المدارس والمستشفيات...الخ[1].

2- تصنيف المشاريع العامة:

تختلف تصنيفات المشاريع العامة فكل يضعها بحسب توجهه أو أفكاره أو الهدف الذي أنشئت من أجله.

❖ **تصنيف وفق معيار الخدمات والسلع المقدمة:**

وتقسم بدورها إلى قسمين وهما مشاريع اقتصادية ومشاريع اجتماعية.

- **المشاريع الاقتصادية (الاستثمار العمومي) :** تقوم هاته المشاريع لإنتاج سعلة أو خدمة وتتمتع بالاستقلال المالي عن الميزانية العامة للدولة مما تتمتع بقدر من المرونة في إدارة عملياته إلا أنه لا يخرج عن الإطار العام للسياسة العامة في الدولة كالمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري كمشاريع الصناعات الاستخراجية والتحويلية مشاريع الفنادق والسياحة والنقل.
- **المشاريع الاجتماعية:** وهي مشاريع تقدم لخدمة الصالح العام بدون تحقيق أهداف ربحية غالبا ما تقدم بالمجان أو مقابل مبالغ رمزية لا تعكس أبدا تكلفتها الحقيقية فهي تسعى إلى تحقيق حاجات ورغبات المجتمع وتنقسم إلى قسمين:

- **مشاريع تهتم بالجانب البشري:** تسعى إلى تنمية الأفراد سواء عن طريق برامج التعليم للصغار أو برامج التكوين والتمهين للكبار وحتى برامج محو الأمية وتهدف إلى الرفع من المستوى الفكري للأفراد.
- **مشاريع تهتم بالجانب المادي:** وهذه المشاريع ماهي إلا دعامة للهيكل الاقتصادي للدولة كالمرافق العامة، السكن الاجتماعي، المواصلات...الخ.

1- محمود واضح، **مرجع السابق**، ص 09.

وتحت هذا التصنيف هناك العديد من المشاريع والتي تسمى مشاريع البنى التحتية وهي مشاريع تعمل الدولة على إنشائها وتشييدها وتتطلب رأس مال كبير وعمالة كثيفة وتتشكل من المطارات، الطرق، محطات مياه الشرب، شبكات الصرف الصحي، الاتصالات...الخ.

❖ **تصنيف المشاريع العامة وفق معيار الملكية والاستقلالية القانونية:**

1- الملكية التامة للدولة:

وهنا الدولة تمتلك رأسمال المشروع حتى ولو أنجز من طرف الخواص عن طريق صفقة أو عقد أشغال مقابل مبلغ معين وفق خطة زمنية معينة يسلم المشروع في الآجال المحددة ليكون تحت التصرف التام والمطلق للدولة وينقسم إلى:

- **مشروعات عامة غير مستقلة:** لا يوجد فصل للإدارة عن الملكية فترتبط بالحياة الإدارية أكثر من الحياة الاقتصادية ويطلق عليها لفظ المرفق العام.
- **مشروعات عامة مستقلة:** تمتلكها الدولة ولكنها تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كشركات قطاع الأعمال العام أو عن طريق تأميم بعض المشاريع الخاصة كشركة سوناطراك الجزائرية.
- **مشروعات شبه عامة أو مختلطة:** والتي تعتبر مزيد بين القطاع العام والقطاع الخاص أو القطاع العام مع مؤسسة عمومية لدولة أخرى، أو عن طريق الأموال أو ما يسمى بشركات المساهمة ويكون عن طريق عقد الشراكة الذي يحدد شروطها وإدارتها وتسييرها.

وفي هذا الشكل من المشروعات لا تتولى الدولة إدارة المرافق بل تمنحه لشخص معين والأفراد والعمال ليس وموظفين عموميين وإنما عمال أجراء، يحكمهم تشريع العمل وليس قانون الوظيفة العامة[1].

❖ **تصنيف المشروعات العمومية وفق نطاق شمولها:**

وهي المشروعات المحلية والإقليمية والمشروعات القومية والمشروعات الدولية وتعتبر المشروعات المحلية أهم المشروعات التي تقوم بها الدولة وذلك لتحقيق تنمية محلية، تسعى الدولة منها لتحقيق أكبر قدر من النفع العام والاستقلال الأمثل للموارد المالية والبشرية[2].

❖ **تصنيف المشروعات وفق طبيعة السوق:**

[1]- كمال لحول، **مرجع السابق**، ص 11.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع السابق**، ص 181.

وترتكز على طبيعة السوق ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- **المشروعات التنافسية:** وتعمل هاته المشروعات في ظل سعر معطى بدون تحديد للسعر على اعتبار أن السعر أمر واقع، ينافس المشروعات الأخرى، في تدنية التكاليف لتحقيق أقصى ربح، وهاته المشروعات لا يهمها مشكلة التسويق فلا توجد فيها نفقات إعلان، وإنما تخفيض النفقة هو من يجعل المستهلك هو من يقبل على المنتج.
- **المشروعات الاحتكارية:** وهنا يسيطر على السوق بمفرده ويتحكم في الأسعار لعدم وجود منافسين ولا يهم الكفاءة في تخصيص الموارد ويتميز عادة بكون تكاليفه أكثر ارتفاع من المشروعات التنافسية.

هناك من يرى أن المشروعات الاحتكارية قادرة على الإنفاق على الأبحاث العلمية والاختراعات ثم تحويل هاته الاختراعات إلى الابتكارات فالمشروع الاحتكاري في نظرهم هو السبيل الوحيد للتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في الإنتاج، وتقديم منتجات جديدة[1].

❖ **أبعاد أداء المشروع:** وهي محددات أداء المشروع وهي سمات لقياس أداء المشروع.

- **تكلفة المشروع:** حيث أن لكل مشروع ميزانية محددة مقررة بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للقيام به فتكلفة المشروع محدد رئيسي لأداء المشروع.
- **وقت المشروع:** تحديد آجال المشروع وهذا في مرحلة تخطيط المشروع ووضع جدولة لكل، ويعتبر صعب للغاية وخاصة أن المشروع معرض للمخاطر المتوقعة والغير متوقعة تصاحب المشروع.

وتعتبر جدولة مهمة للحكم على جودة المشروع فدقة تقدير الوقت لكل نشاط وتدارك التأخيرات والمرونة والاستجابة الفورية في العامل مع الأنشطة الغير مؤكدة وغير متوقعة.

- **نطاق المشروع:** إن تحديد الهدف والغاية من المشروع والكشف عن كل المعطيات والمعلومات عن مراحل إنجاز المشروع كميثاق المشروع، مجالاته، خططه الإدارية، تحليل أجزاء المشروع، وتحديد البدائل.
- **جودة المشروع:** يشمل على التقنيات والأساليب وكذا تحديد الجوانب الفنية والإدارية في أداء المشروع.

---

[1]- أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، **مبادئ دراسات الجدوى الاقتصاد، برنامج محاسبة البنوك والبورصات، الفصل الدراسي الثاني**، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة بنها، 2012/2011، ص 29.

- **أخلاقيات المشروع:** حيث يتوجب إنجاز المشروع وفق أخلاقيات المجتمع الذي أنجز فيه المجتمع لكي لا يقع تصادم وعم رضى عن المشروع[1].

❖ **مراحل حياة المشروع :** يمر المشروع بعدة مراحل مختلفة وهاته المراحل هي عمليات بلورة فكرة المشروع وتجسيدها على أرض الواقع تبدأ دورة حياة المشروع هي عملية متسلسلة ومنطقية تتضمن عدة مراحل تمثل كل منها نمط الوظائف والفعاليات التي يجب تنفيذها لكل مرحلة.

لا توجد دورة حياة قياسية مناسبة لكل المشاريع وإنما تختلف باختلاف المشروع وطبيعته وحجمه ويمر المشروع مجموعة من مراحل هي:

1- **تحديد المشروع أو تقديمه والتعريف به:** وهي أولى المراحل من دورة حياة المشروع بعد جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات الخاصة لمختلف القطاعات وتحديد النقص أو الحاجة لإنشاء المشروع وثم تحديد المشروع وجمع أكثر تحديد عن المشروع ومعرفة الرؤية والهدف من المشروع (الصحة، التعليم...) والفئة المستهدفة ثم وضع دراسة جدوى تمهيدية وتشكيل فريق العمل وتحديد المسؤوليات لكل عضو من الفريق.

2- **مرحلة التخطيط للمشروع :** وهنا يجب وضع تصميم المشروع وتحديد الأهداف من المشروع سواء أهداف عامة مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية والأهداف الخاصة بالمشروع وترتبط برؤية ورسالة المشروع، أهداف ونشاطات المشروع والفئات التي يستخدمها المشروع، وفي هذه المرحلة تتم عملية رصد الموارد البشرية والمالية التي يحتاجها لتنفيذ المشروع، وتحديد الأنشطة والنتائج المتوقعة وربط كل نشاط بإطار زمني لإنجازه وتحديد المسؤولية تقسيم الأعمال بإعداد موازنة للمشروع.

3- **التقييم والمتابعة:** وهي التأكد من أن المشروع يجرى وفق المخططات فهي عملية تكاد ما تكون إدارية الهدف منها إيصال المعلومات إلى مديري المشروع وتقييم المشروع هي عملية قياس كفاءة وفاعلية المشروع بمعنى مدى ارتباط المشروع بالمخططات والالتزام بها، والالتزام بجدولة المشاريع التي تعتبر معيار مراقبة المشروع.

[1]- قدوم لزهر، **إدارة المشاريع، محاضرات سنة ثالثة علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018، ص 05.

4- مرحلة التنفيذ أي تنفيذ المشروع: وهناك يكون قد خرج المشروع إلى الوجود وإبراز شكله الفعلي فتنفيذ المشروع لابد أن يراعي فيه مخططات المشروع والالتزام بالوقت المحدد لإنهائه مع تدارك المخاطر المحيطة للمشروع التي قد تعتبر عائقا للمشروع[1].

عند الانتهاء من المرحلة الرابعة يمكن أن تظهر حالتين:

- الانتهاء من المشروع والمصادقة عليه والاستفادة منه.
- تشغيل المشروع.

بعد الانتهاء من المشروع لابد من وضع تقرير عن المشروع يحمل معلومات مفيدة التي من الممكن أن تستخدم في مشروع آخر، كالطرق والأساليب المستخدمة في إنشاء المشروع، العاملين عن المشروع والموردين للمشروع[2].

شكل رقم (01): دورة حياة المشروع وفقاً للمعهد الكويتي للتخطيط 2005.

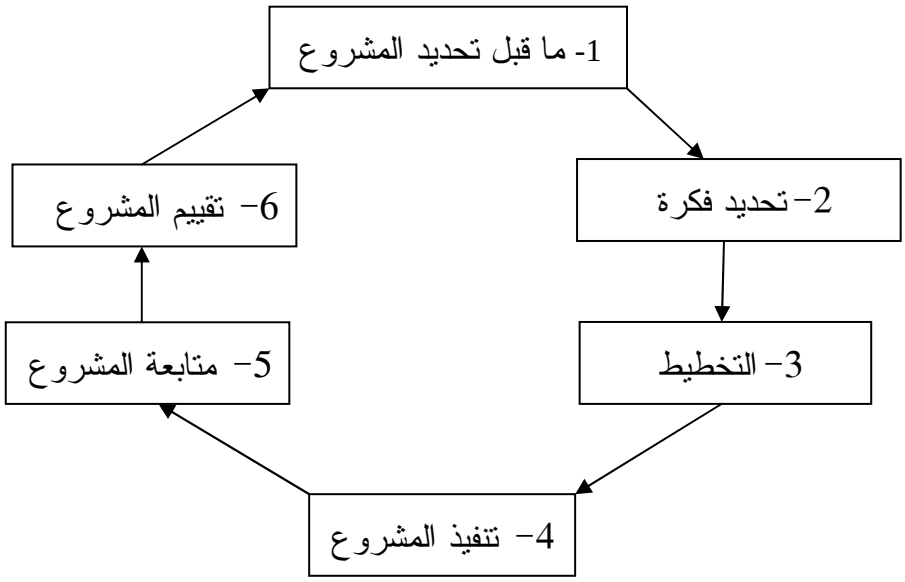

[1]- علي عابد، **دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي (دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010، ص 91.

[2]- هشام محمد عنبر، **دور معايير الدولة في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة لاستكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2016، ص 15.

الشكل رقم (02): دورة حياة المشروع PMI (2013)

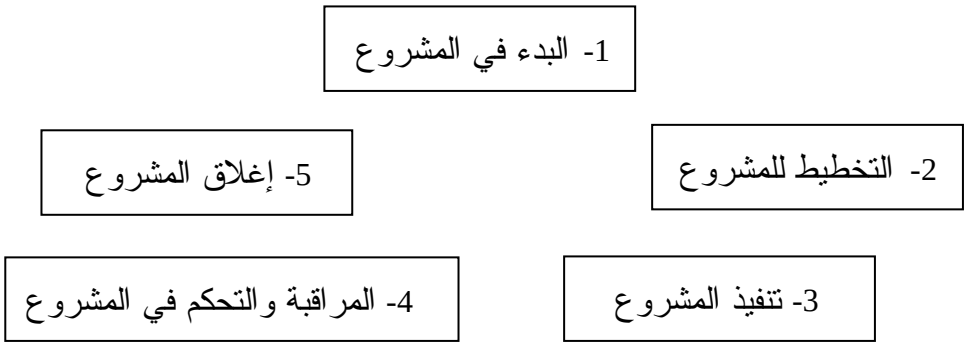

الشكل رقم (3) : دورة حياة المشروع وفقا للمؤسسة اليابانية JICA (2004)

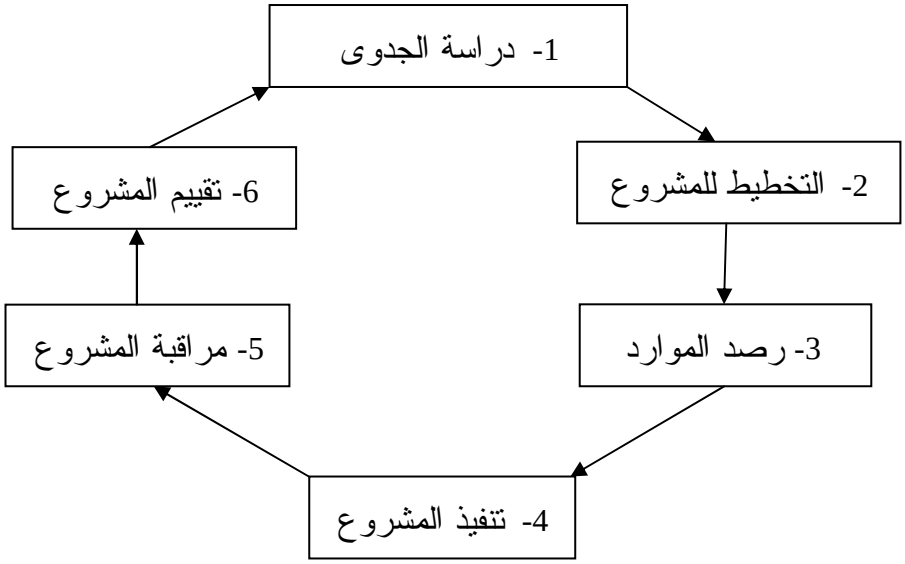

❖ **جدولة فعاليات المشروع :** لقد أصبحت جدولة المشاريع من أهم مراحل تنفيذ المشروع هاته المرحلة تأتي بعد عملية التخطيط.

فجدولة المشروع عملية إنهاء المشروع بكل كفاءة وفاعلية، باعتبارها قاعدة أساسية لتنظيم والمراقبة، وهي تحويل المشروع من منظور نظري إلى واقع عملي وفق إطار زمني، فهي الضابط والمنظم الرئيسي لمختلف نشاطات المشروع وتأتي أهميتها كالآتي:

- العمل على خلق شبكة من العلاقات بين مهام ونشاطات المشروع بصورة متسلسلة محددة الوضوح بكل وضوح.
- مراقبة مخططات المشروع وسيرورتها وفعاليتها.
- تحديد الفترات الزمنية لكل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع وتحديد المسؤوليات.

- خلق قنوات اتصال بين مختلف الوحدات والأقسام.
- التنسيق بين النشاطات المختلفة وتفادي مشكلات عدم توزيع المتوازن للموارد بين هاته الأنشطة.
- ربط المهام ببعضها لكي لا تظهر فجوات تأثر على سيرورة العمل في المشروع.
- الرقابة في تسيير موارد المشروع الموزعة على مختلف نشاطات المشروع، فجدولة الموارد هي توزيع الموارد المطلوبة لإنجاز المشروع وفق فترة زمنية معينة ولجدولة المشاريع عدة أساليب منها:

- **الخرائط البيانية:** وهو أسلوب تحصر وتجمع فيه جميع البيانات المتعلقة بالمشروع ونشاطاته محددة بفترات زمنية محددة لإنجازها وتعبر عنها بخريطة يرسم عليها التمثيل الزمني لإنجاز النشاطات وبيان تقديم سير الأعمال فعليا فالإنجاز الفعلي لكل فعالية لابد من مقارنته مع نسب الإنجاز المخطط له ومعرفة ما إذا كان هناك حجة لإجراء تصحيحي في حالة حدوث انحراف في الإنجاز[1].
- **شبكات الأعمال:** هو وضع مخطط شبكي لفعاليات المشروع كما ألغت القيود من الخرائط البيانية من حيث عدم عرضها للعلاقات المعقدة المتتابعة من الفعاليات وعدم إظهار المثالية في المدة المخططة للإنجاز وطريقة شبكات الأعمال تتضمن 03 أساليب هي:

- **أسلوب المسار الحرج (CPM):** أسلوب يعتمد بالأساس على قاعدة التتابع المنطقي ما بين الفعاليات محددة الزمن الكلي لإنجاز المشروع من خلال إيجاد المسار الحرج للمشروع والأعمال الواجب إنجازها.
- **أسلوب تقييم ومراجعة تنفيذ البرامج (PER):** أسلوب يكون فيه التتابع المنطقي ما بين الفعاليات مع عدة تأكيد الفترة الزمنية لإنجاز هذا الأسلوب يكون في المشاريع الخاضعة لتقديرات واحتمالات التوزيع الزمني الاحتمالي.
- **الأسلوب البياني لتقييم ومراجعة المشروعات (GERT):** وهو أسلوب معقد نوعا ما عن الأسلوبين السابقين يساعد هذا الأسلوب على التعامل مع محددات الفعاليات معتمدة على توزيع احتمالي كسمة بارزة لها بدلا من احتمالية واحدة محددة، وتمثيل الفعاليات المقررة عدة مرات وهذا الأسلوب يمكن من متابعة عدة المرات التي يتم عمل الفعاليات بواسطة العداد[2].

[1]- علي عابد، **مرجع السابق**، ص 169.

[2]- علي عابد، **مرجع السابق**، ص 171.

❖ **تقديرات تكاليف المشروع:** وهي الدراسة الأولية التي يقوم بها فريق إدارة المشروع أو الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع مع إعطاء دراسة أولية مقترحة تسمى التكلفة الكلية التفصيلية ولإجراء عمليات تقدير المشروع لابد من تتبع الخطوات التالية:

- الوضوح في تقدير التكاليف لتنفيذ المراحل المختلفة في إنجاز المشروع، ورفع تقديرات دقيقة ومضبوطة.
- تحديد إطار زمني لكل مرحلة، ووضع نظام ترقيم عددي يسهل عملية الاتصال وقياس الأعمال المنجزة.
- حصر جميع التكاليف المباشرة والغير المباشرة اللازمة للأعمال كتكاليف العمالة والأدوات، والمواد، الآلات، المعدات...الخ.
- وضع خطوات ثابتة لعملية إعداد التقديرات ومن الأفضل وضع قوائم وجداول للأعمال تستخدم بطريقة روتينية في عملية التقدير والاعتماد عليها.
- عند القيام بالتقديرات لابد من الاعتماد على ما يسمى بالتكاليف المعيارية أو النمطية، والتي يتم الوصول إليها عن طريق الدراسة والتحليل أو الشركات الأخرى أو العمليات المشابهة كخلفية نظرية يعتمد عليها في تحديد التقديرات.
- المرونة في وضع التقديرات، قد يستلزم الأمر إعادة النظر في التقديرات بناء على الأداء الفعلي وعلى العراقيل الموجودة، فقد يؤدي ارتفاع الخامات إلى زيادة تكلفة للمواد الأولية[1].

❖ **أنماط التكاليف:** للتكاليف عدة أنماط:

1- التكاليف المباشرة: وهي تكاليف يسهل تحديدها ومراقبتها كتكاليف المواد المباشرة ومن بين أهم عناصرها:

- **تكاليف الإدارة المباشرة:** وتتعلق بمكاتب المشروع رواتب وأجور إدارة المشروع (المديرين، المهندسين، المسؤول عن الجودة...الخ).
- **تكاليف المباشرة للعمال:** وهي أجور العمال كاللحامين، السباكون...الخ.
- **تكاليف المواد المباشرة للمشروع:** المواد الأولية للمشروع (كمواد البناء في المشروع).
- **تكاليف المعدات:** وهي المعدات اللازمة في تنفيذ أعمال المشروع.
- **النفقات المباشرة للمشروع:** كتأجير المصممين وأجور المقاولين لإنجاز المشاريع.

[1]- علي عابد، **مرجع السابق**، ص 172.

- **التكاليف الغير المباشرة:** أو ما يطلق عليها النفقات الإدارية فهي نفقات لا يمكن احتسابها وهي تعمل على تشغيل المشروع من بينها:

2- **تكاليف الإدارة الغير مباشرة:** وهذه التكاليف تخص الإدارة العليا وغيرها من الوحدات الإدارية الأخرى (كإدارة شؤون العاملين).

- **تكاليف العمل الغير مباشرة للمشروع:** كأعمال الصيانة، وتوصيل المواد الأولية.
- **تكاليف المواد الغير مباشرة للمشروع:** كقطع الغيار، مواد التنظيف.
- **تكاليف المعدات الغير مباشرة للمشروع:** كتكاليف الحواسب وأجهزة النسخ.
- **النفقات الغير مباشرة:** تدريب وتأمين العاملين.
- **تكاليف التوريدات:** وتشمل المواد اللازمة التي يحتاجها المشروع والتي وجب شرائها لإنجاز المشروع.

3- **تكاليف العمالة:** وهي تكاليف العاملين على المشروع وتعتبر كتكاليف مباشرة كرواتب وأجور العمال في المشروع النقل، التأمين، كما يمكن أن تشمل على الساعات التقديرية لساعات العمل ومعدلات الأجور لكل فرد ضمن التقسيمات المختلفة للعمالة[1].

المطلب الثاني: العمالة المحلية.

تعتبر العمال من أحد الركائز في إنجاز المشاريع على اعتبارها القوى المحركة الأولى للمشرع، حيث أن الهدف الرئيسي للمشاريع التنموية هو تحقيق تنمية هادفة وشاملة.

❖ **تعريف العمل:**

قبل تعريف العمالة وجب علينا تعريف العمل ثم تعريف العمالة ووصولا للعمال المحلية.

لغة: حركة إدارية أو غير إدارية تصدر من جسم الإنسان (نشاط فيزيائي) وهناك من يرى أنه هو كل نشاط جسدي غايته الحصول على نتاج وغالبا ما يرتبط بالكسب.

[1]- علي عابد، **مرجع السابق**، ص 174.

اصطلاحاً: هو قيام الإنسان بجهد بغرض الوصول إلى غرض نافع أو هو مجهود يبذله الفرد سواء كان فكريا أو جسديا لخلق منفعة[1].

ويمكن تعريف العمل على أنه "ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع سواء كان هذا الأمر ماديا محسوبا أو معنويا مجرد[2].

كما عرف **ألفرد مارشال** العمل: " ذلك الجهد العضلي المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع غير التسلية المستعين العمل المباشر".

أوسكار لانكه يعرف العمل "هو النشاط الإنساني الذي يكيف المورد الطبيعية حسب الحاجات البشرية"[3].

وللعمل عدة أنواع منها:

- **نظام الرق:** هو استخدام شخص لشخص ما وامتداد بقصد إنتاج الخيرات أو خدمة المنازل.
- **العبودية:** وهو وجود أشخاص يسيطرون على أشخاص آخرين يسمونهم عبيد يقوم بأعمال مجانية لاسيما الزراعة وخدمة الأرض والالتزام بالبقاء في قطعة الأرض الممنوحة له من طرف سيده ولا يغادرها أبدا كما يمنحه الغلة كلها أو الجزء الأكبر منها، إلا أن ظهور الرأسمالية وازدهار قطاع الصناعة وظهور نظام الأجور إلى اندثار هاته الظاهرة.
- **العمل مقابل مبلغ مالي (الأجر):** يكون هنا العامل حرا يتقاضى مبلغ نقدي من صاحب العمل (ورشة، المصنع) يبرم من خلالها عقد عمل (يحدد فيه الأجدر وطبيعة العمل ودقته).
- **أنواع أخرى للعمل:** كنظام الخمس حيث يأخذ العامل خمس ما حصده من ثمار وهناك نظام المكافئة يأخذ العمال مكافئته على عماله بغض النظر على مدة عمله[4].

- **مفهوم القوى العاملة:**

1- فاطمة عبد الله محمد عطية، **عوامل زيادة ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، مصر، العدد 13، يناير 2015، (ص 23- ص 91)، ص 32.

2- حنان سايح، فاطمة الزهراء بوعناني، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم تسيير الموارد البشرية، 2014/2013، ص 02.

3- ثورية بلقياد، **الممارسة السرية للقطاع الغير رسمي وتحديات سوق العمل الجزائري**، دراسة حالة المرأة والممارسة الغير رسمية بولاية بشار، 2018/2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018، ص 03.

4- حنان سايح، فاطمة الزهراء بوعناني، **مرجع السابق**، ص 03.

إن القوى العاملة تدخل في إطار حجم السكان الفعال الذي يعرف بأنه السكان الذين يقعون داخل سن العمل (أي أن أعمارهم ليست دون الحد الأدنى لسن العمل وليس فوق الحد الأقصى لسن العمل) ويستثنى من هؤلاء ذوي العاهات والأمراض التي تعيق العمل المنتج[1].

وهناك من يعرف القوى العاملة "الفئة النشيطة اقتصاديا من السكان تتراوح أعمارهم ما بن 15 و65 باستثناء ربات البيوت والمرضى والغير قادرين على العمل وفئة الطلاب[2].

وقد قسم مكتب العمل الدولي العمال إلى أنواع:

- **مجموعة تعمل في الأنشطة الأولية:** كقطاع الزراعة والصيد البحري والبري والزراعة فهي أعمال تستخدم أدوات نوعا ما بسيطة كما تمتاز بكثافة اليد العاملة.
- **مجموعة تعمل في الأنشطة الثانوية:** كالعاملين في مجال البناء الصناعات والمناجم.
- **مجموعة تعمل في ا لأنشطة الثالثة:** كالعمل في قطاع النقل والبنوك والتجارة وهي أعمال خدماتية أكثر من كونها تقدم سلع مادية[3].

- **الفرق بين الشغل والعمل:**

يعرف الشغل أنه ممارسة نشاط مأجور أو هو منصب عمل فالشغل مرتبط بالأجر وهو "كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل مقابل أجر سواء كان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم موسمي"[4].

كإنتاجية العمل: والتي هي قياس فعالية الإنتاج بإحدى الطرق الآتية:

- إنتاجية العمل (حسب العدد) = $\frac{\text{كمية الإنتاج}}{\text{عدد العمال}}$

- إنتاجية العمل (حسب وقت العمل) = $\frac{\text{كمية الإنتاج}}{\text{عدد ساعات العمل}}$

[1]- شراف عقون، **سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية ميلة)**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008/2007، ص 08.

[2]- حنان سايح، فاطمة الزهراء بوعنلي، **مرجع السابق**، ص 04.

[3]- فتيحة عيشاوي، **دور برامج التشغيل في توظيف القوى العاملة الجامعية، (دراسة حالة إكمالية حمام الضلعة بالمسيلة)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع والديمغرافيا، تخصص تنظيم وعمل، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2013/2012، ص 05.

[4]- نورية بلقايد، **مرجع السابق**، ص 04.

- إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة / عدد العمال/عدد ساعات العمل

- معدل النشاط : ويعبر عنه بـ معدل النشاط = الفئة النشيطة / الفئة الكلية للسكان

- معدل التشغيل = فئة العاملين / الفئة النشيطة[1]

❖ **أساليب تنمية العاملين:** تعتبر الخبرة من أبسط أساليب التدريب التي يكتسبها العامل من ممارسة عمله وهي طريقة تمتاز باللارسمية إلا أنها لا يمكن الاعتماد عليها كلية وذلك لأنها تأخذ وقتا طويلا كما يكتسب العامل مهارات وخبرات خاطئة ويمكن أن نميز بين نوعين للتدريب.

❖ **التدريب داخل مكان العمل:** وهذا الأسلوب الأكثر شيوعا لقلة تكاليفه وسهولة تطبيقه وتأخذ عدة صور من بينها:

- **التدريب عن طريق الرئيس المباشر:** وهناك يكون التدريب من مسؤولية الرئيس المباشر للعمال وتكون علاقته بمرؤوسيه علاقة تدريبية.

ويكون التدريب داخل مكان العمل وفي الوقت الرسمي للعمل حيث يشرف الرئيس على تصحيح أخطاء المتدربين (العمال) بصورة دائمة، وهي طريقة عملية جدا تمكن العامل من الأداء الفعلي للعمل، وتدمجه في عمله وهي طريقة غير مكلفة وسهلة.

- **التدريب عن طريق عامل قديم:** هنا يتولى عامل قديم تدريب زملائه لكونه قد أخذ خبرة سابقة، وهنا المتدرب يقلد المدرب ويأخذ منه الخبرة.

هنا يكون المتدرب قريب من المدرب إلا أن أسلوب الدفع للأجور، قد يؤثر على المدرب إذا حدد الحساب بالقطعة، وهنا المدرب لا يقدر على ترك عمله ليدرب العامل الجديد.

إلا أنه ما يعاب على هذه الطريقة أن العامل القديم قد ينقل معلومات خاطئة، وهو ما يعاب على الطريقتين السابقتين يجب وضع التقنين أثناء العمل.

1- التدريب عن طريق مشرف:

وهنا يكون دور المشرف التوجيه والملاحظة المنظمة والمستثمرة يطلع عليها سابقا، فالمجرب يوجه المتدرب مجموعة من الأنشطة والأعمال من خلال تقديمه إرشادات وتوجيهات واقتراحات وحتى انتقادات وهذا الأسلوب يعتمد على مجموعة من الخطوات:

- تحضير المتدرب لتعلم العمل وتقبل الوظيفة ويقوم المدرب بشرح أهمية العمل وتفسير أهمية وأسباب أداء العمل بشكل صحيح.
- تحديد النقاط الأساسية وتجزأة العمل.
- شرح طريقة العمل بطريقة عملية وسهلة.
- منح الفرصة للعامل من التجريب تحت ملاحظة المدرب.
- متابعة وتقييم أداء العامل.

2- التدريب خارج العمل:

هذا التدريب يكون خارج الوقت الرسمي للعمل، وقد يأخذ هذا الأسلوب من التدريب عدة صور منها:

- المحاضرة.
- التدريب المهني (التطبيق العملي).
- أسلوب المعلومات المبرمجة (أشرطة التسجيل، أشرطة الفيديو).
- تمرينات المحاكاة (نمذجة السلوك).
- التدريب عن طريق التلمذة[1].

❖ تعريف العمالة المحلية:

- **تعريف العمالة:** هي جمع مفردها عامل، وهي كل من كان يزاول عملا معينا العامل هو ذلك الشخص الذي يزاول عملا سواء كان هذا العمل عضلي أو فكري ويرتبط مفهوم العمالة عادة بالعمل الصناعي لكونه مرتبط بالأجر، بنما العمل الزراعي فقد يكون عبارة عن جزء من المحصول[2].

---

[1]- فضيلة دليو، **أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، (دراسة ميدانية بمؤسسة سوناريك فرجيوة)**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص الموارد البشرية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة كلية العلوم، الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2006/2005، ص 84.

[2]- فاطمة الزهراء حمادي، **العمالة الأجنبية وأثرها على اليد العاملة الجزائرية (دراسة ميدانية في شركة Hll/Burton ورقلة)**، ورقلة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع الديمغرافيا 2016/2015م، ص 05.

وهناك تعريف أخر "العامل هو من يعمل في مهنة أو صنعة أو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وعمله والجمع عمال.

والعمالة هي جمع عمال ومفردها عامل والعامل هو كل من ارتبط بعقد بغض النظر عن نوع المهنة التي يزاولها.[1]

تعريف العمالة المحلية:

يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة العمال الذين يقطنون رقعة جغرافية معينة فهم جزء من المجتمع المحلي لمنطقة ما، يمكن القول أن العامل المحلي عند ممارسته لعمله يتحصل على منفعتين الأولى المقابل المادي أو الأجر ومنفعة أخرى هي إكمال المشاريع لتلك المنطقة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية فيها وصولا إلى تنمية محلية أطرت وخططت لها وعملت عليها الجهود المحلية ضمن السياسة العامة للدولة وليست خارجا عنها.

[1]- عفراء الأمين التوم حسن، مي عبد الله سعد إدريس وآخرون، **العمالة الوافدة وأثرها على معدلات البطالة في السودان**، بالتركيز على قطاع الخدمات 2015/2010، بحث تخرج درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان لتكنولوجيا والعلوم، كلية الدراسات التجارية، قسم الاقتصاد التطبيقي، 2017، ص 06.

خلاصة الفصل:

ترتكز التنمية المحلية بالأساس على المجتمع المحلي والعمالة المحلية بصفة خاصة على اعتبار أن العمالة المحلية العنصر الفعال في تحريك المشاريع الكبرى التي تتضمنها السياسة التنموية للدولة، للوصول إلى تنمية تلبي حاجات المجتمع المحلي.

غير أن تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بعدة مشاكل وعراقيل قد تكون أولها العمالة المحلية التي تحد من استكمال المشاريع وبالتالي عرقلة عجلة التنمية.

إن العمالة المحلية والمشاريع الكبرى والسياسة التنموية حلقات مترابطة ومتسلسلة ترتبط بالتنمية وأي خلل في أي عنصر قد يؤثر وبشكل كبير في التنمية المحلية.

الفصل الثاني: السياسات التنموية في الجزائر

المبحث الأول: تطورات السياسة التنموية في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل التطور.

المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في التنمية المحلية بالجزائر.

المبحث الثاني: التنمية المحلية لولاية غرداية.

المطلب الأول: العرض العام لولاية غرداية

المطلب الثاني: معيقات التنمية المحلية لولاية غرداية

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل السياسة التنموية في الجزائر بعد حصولها على الاستقلال، حيث عمدت إلى محاولة خلق بنية اقتصادية تهدف إلى تنمية محلية، واعتمادها على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ تلك السياسة.

ونتناول في هذا الفصل مبحثين أولها يتناول التطور التاريخي للسياسة التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية الآن وكذا الفواعل المؤثرة في تنفيذ تلك السياسة وخاصة الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) كفواعل رسمية والقطاع الخاص والحركة الجمعوية كفاعلين غير رسميين لخلق تنمية محلية التي هي الغاية والهدف من السياسة التنموية في الجزائر.

ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى ولاية غرداية كنموذج نتناول فيه الجانب الطبيعي والبشري للولاية ووصولا إلى معيقات عمليات التنمية بالتركيز على عنصر العمالة على اعتباره فاعل رئيس مهم في إنجاز المشاريع.

المبحث الأول: تطورات السياسة التنموية في الجزائر.

سعت الدولة الجزائرية على محور أثار السياسة الاستعمارية ومحاولة خلق مشروع للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مراحل التطور.

1- مرحلة الانتظار والتضيع 1962.

ولقد اختارت آنذاك النموذج الشائع وهو النهج الاشتراكي معتمة على الصناعات المصنعة المتركزة على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هاته السياسة وذلك من خلال عدة مخططات من بينها:

- مخطط الثلاثي (1967- 1969): يهدف إلى التركيز على الصناعات القاعدية والمحروقات.
- المخطط الرباعي الأول (1970- 1973): الهدف منه التوجه نحو الصناعات الثقيلة والتركيز أكثر على القطاع المحروقات.
- المخطط الرباعي الثاني(1974–1977): هو امتداد للمخطط السابق إلا أنه عرف مبالغ كبيرة للاستثمارات نتيجة ارتفاع النفط.

ثما تلاهما الخطتين التنمويتين وهما المخطط الخماسي الأول (1980– 1984) المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989).

وهذا المجهود أثر عليه مؤسسة وطنية ضخمة تطلبت إمكانية بميلغ تجاوز 120 مليار دولار وهذا ما بين عامي 1966 – 1990 غلا أنه بالرغم من الحجم الكبير للاستثمارات إلا أنها لم تصل للمستوى المطلوب بسبب العراقيل البيروقراطية وسوء التسيير الإداري، وضعف المؤسسة العمومية الوطنية.

مما لزم الجزائر تغيير سياساتها التنموية حيث عمدت الدولة إلى توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الضخمة.[1]

- مرحلة الإصلاحات المحتشمة (1989–1998): بعد إقرار الجزائر تحولها نحو اقتصاد السوق وتغيير نهجها الاشتراكي كان لزاما عليها تغيير إلا أن هذا التغيير كان غير مصرح به نوعا ما.

2-مرحلة الإصلاحات المحتشمة:

بدأ من سنة 1988 حيث ثم التصديق على جملة من القوانين التي ترمي في مجملها إلى إصلاح المؤسسة الوطنية وذلك نظراً لجملة من الضغوطات التي تعرضت لها.

[1]- عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، **فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، مدكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي تبسي، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016/2015، ص 18.

– مرحلة الإصلاح 1992–1994: حيث تميزت هذه المرحلة بعدم الإقرار السياسي والاقتصادي والأمني (ظاهرة الإرهاب) خلال فترة التسعينات (1990)، مع ارتفاع كبير للمديونية التي تمص 80% من إيرادات المحروقات، حيث أصبح لزاما على الدولة الخضوع لسياسة الإصلاح وما كان لها في تلك الفترة إلا العودة للصندوق النقد الدولي للبنك العالمي لإعادة جدولة الديون بشروط مفروضة وهنا دخلت الجزائر في سياستها لمرحلة القرار الغير مستقل.

غلا أن الهدف الرئيسي من اللجوء إلى هذا البرنامج تحقيق التوازنات الكبرى من خلال أحداث تحولات جدرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق سياسات معنية، منها برنامج التعديل الهيكلي الأول أفريل 1993– أفريل 1994) ثم يليه برنامج التصحيح الهيكلي (1995–1998)، وهنا عرف الجزائر حققت نوعا ما معدلات نمو مرتفعة نوعا ما إلا أنها كانت نسبية وغير كافية للقضاء على مخلفات السياسة لعملية الإصلاح كارتفاع نسبة البطالة والفقر[1].

3- برنامج الإنعاش الاقتصادي:

بعد سنة 1998 حققت الجزائر نجاحا نسبيا في ضبط التوازنات المالية والنقدية على مستوى الكلي، وتحقيق الاستقرار السياسي بداية الألفية لحد ما.

وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من تعديلات في تشريعاتها تماشيا مع مستجدات الدولة الوطنية بعد سنتين من الانتهاء من برنامج الإصلاحات الهيكلية، ووضعت الدولة برنامج جديد وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي لدفع عجلة التنمية واستدامتها.

3-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

يهدف هذا البرنامج إلى محاربة الفقر وخلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوي بعد التدهور الذي وصلت إليه مستويات التنمية المحلية في مختلف القطاعات.

وحددت الدولة مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7.5 مليار دولار كمبلغ يوجه إلى الاستثمارات العمومية وقد شمل على عدة ميادين منها:

- إنجاز المرافق العمومية (المؤسسات التعليمية والصحية).
- إنشاء شبكات التطهير ومعالجة المياه وإيصال المياه الشرب وكذا بناء السدود.
- إنجاز الطرق السريعة، وطرق الربط بين الولايات والبلديات وبناء الجسور.

[1]- بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد 8، جانفي 2005، ص 3.

- إنشاء وتدعيم المطارات والموانئ.
- دعم الفلاحين وتوسيع المستثمرات الفلاحية.[1]

ومما هو ملاحظ في تلك الفترة أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد حصل على جزء كبير من الموارد المالية، وذلك لعزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل خلال الفترة المالية بسبب الأزمة الاقتصادية 1986 والإصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينيات من القرن العشرين، حيث كان لزاما على الدولة آنذاك تقليص حجم الإنفاق العام على الاستثمار الكلي لتستعيد الميزانية العامة توازنها المالي.

والاهتمام بالهياكل القاعدية يعني انعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة والخاصة) أي توفير ظروف ملاءمة الاستثمار سواء محليا أو أجنبيا.[2]

3-2- البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي (2005- 2009):

هذا البرنامج كان لتثبيت وعم البرنامج السابق لتحقيق نمو مستدام وتحقيق رفاهية اجتماعية قدرت تكلفة هذا البرنامج 60 مليار دولار يهدف بالأساس إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد تطوير النمو الاقتصادي، الاهتمام بالخدمة العمومية، ترقية التكنولوجيا والاتصال الجيد، كما تم الشروع في عدة مشاريع كبرى في مجال الهياكل القاعدية كقطاع النقل والأشغال العمومية، قطاع المياه، الإسكان...إلخ.[3] وضمن هذا البرنامج كان هناك برنامجين خاصين وهما البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب (2006-2007) والبرنامج التكميلي الخاص بتنمية مناطق الهضاب العليا (2006-2007).

3-3- البرنامج التكميلي لدعم نمو مناطق الجنوب:

كان مخصص لاستثمارات عمومية تهدف إلى تحسين حياة السكان وتحقيق التنمية المستدامة في هاته المناطق وخلق ظروف ملائمة للأفراد وإحداث توازن إقليمي وقد خص هذا البرنامج عشة مناطق وهي (الأغواط، بسكرة، أدرار، بشار، تمنراست، ورقة، إليزي، الوادي، تندوف، وغرداية)[4]

---

[1]- بدر الدين زبيدي، وآخرون، **انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادية في الجزائر (دراسة الفترة 2001-2016**، شهادة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي)، جامعة حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص 31.

[2]- بدر الدين زبيدي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 32.

[3]- سليمة بن مبارك، جازية أوخة، **دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر (دراسة حالة ولاية عين الدفلى لفترة 2004-2016**)، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2017/2016، ص 17.

[4]- حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الطريق السيار شرق غرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2011/2010، ص 71.

3-4- البرنامج التكميلي لدعم نمو مناطق الهضاب العليا: (2006-2007):

في إطار تعزيز المساواة وإحداث التوازن الإقليمي بين كامل ربوع الوطن كان هذا البرنامج مرافق لبرنامج دعم نمو مناطق الجنون للاستفادة من المشاريع التنموية وخلق استثمارات جديدة لمناطق الهضاب العليا وجعلها كل المناطق أقطاب متساوية لمعالجة الاحتلالات التي خلفتها الجهوية فيما سبق، وقد مس هذا البرنامج كافة المجالات (الإسكان، الصحة، التنمية المحلية، التنمية الاقتصادية...إلخ)[1].

4- الإصلاحات الجديدة:

4-1- البرنامج الخماسي 2010- 2014:

وهو برنامج مكمل للبرنامجين السابقين وقدر له مبلغا مالياً كبيراً جدا قدره 286 مليار دولار خصص منه 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى منها القطاع السكك الحديدة والطرق وشبكات المياه.

ومبلغ 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة ويهدف هذا البرنامج إلى:

- توفير مناصب شغل من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل جديدة.
- الاهتمام بالجانب البشري وتأهيليه كضرورة لتنمية الاقتصاد.
- الاهتمام بالتعليم ودعم وتطوير البحث العلمي وإدخال التكنولوجيا المعلومات.
- خلق جو للاستثمار الداخلي والخارجي.
- الاهتمام السياحة والصناعة التقليدية.
- تحسين الجوانب الإدارية والقانونية والقضائية للمؤسسات.
- دعم الفلاحة وقطاعات الزراعية المختلفة.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.[2]

4-2- البرنامج الخماسي (2015-2019):

وضعت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة الأخيرة جملة من الإصلاحات والمبادرات كمحاولة توزيع الاقتصاد وتحسين الجو الملائم للأعمال والاستثمارات الخارجية، تعزيز الأمن الطاقوي، وحماية

[1]- حميد باشوش، **مرجع السابق**، ص 74.

[2]- مليكة درويش، نادية معلالة، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة 2001- 2014**، دراسة تحليلية قياسية 1985-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص 76.

البيئة، محاولة خلق ما يسمى بالاقتصاد الأخضر والنهوض به لخلق نمط مستديم للإنتاج والاستهلاك وكدا محاولة خلق مناصب شغل والاهتمام بالتنمية المحلية وجعل المجتمع المحلي شريك في التنمية.

قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 22.100 مليار دينار، ما يقدر بـ 280 مليار دولار وشملت عدة مجالات من بينها:

- استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز.
- تعزيز النتاج الزراعي ومحاولة إيجاد الأسواق الخارجية للتصدير.
- الأمن الطاقوي قررت الدولة الاهتمام وتكثيف الجهود في البحث والتنقيب.
- الاهتمام بالتنمية السياحية.
- تكملة مشاريع السكك الحديدية ومضاعفة تهيئة الخطوط الخاصة.
- تحديث البيئة التحتية للاتصالات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على الخبرة والمعرفة وإعطاء تراخيص الجيل الثالث (3G) والجيل الرابع (4G) الذي غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات.

جدول رقم (02): يبين إنجاز المشاريع (2019/2000)

السنوات	2004-2000	2009-2005	2014-2010	2019-2015
القيمة الإجمالية (مليار دولار)	10	200	286	262

المصدر: عادل إنزران، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 16، جوان 2017، (386-387)، ص 373.

مما يلاحظ أنه في الفترة ما بين (2015-2019) تأخر في إنجاز المشاريع فنجد أنه ما يقارب 40% وأكثر من المشاريع لم تنجز، كما أنها عرفت ارتفاعا وزيادة في تكلفتها الأصلية مما قد يشكل خطورة على الوضع الاقتصادي في الجزائر التي تعتمد على عائدات النفط في تمويلها لهاته المشاريع.[1]

تعبر السياسة التنموية عن مختلف البرامج والمشاريع الممولة من ميزانية الدولة، الهدف منه رفع مستويات التنمية المحلية والوطنية ككل، في إطار مجموعة من المشاريع والعمليات المخططة لفترة زمنية معينة إلا أن هاته المشاريع الخاصة في مجال الاستثمار العمومي تواجه عدة صعوبات من بينها:

[1]- جميلة قنادرة، **الشركة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص 148-149.

❖ **صعوبات إدارية:**

- تتعلق بإجراءات تسيير ومتابعة إنجاز المشاريع.
- وجود ثغرات في القوانين وخاصة قانون الصفقات العمومية.
- ضعف الرقابة على تنفيذ المشاريع.
- عدم وجود تنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بالمشروع أو اللجان المخصصة التابعة للولايات أثناء إنجاز مراحل المشاريع المختلفة.
- في بعض الأحيان تداخل بين عميلتين مسجلتين في برنامجين مختلفين أو حتى قطاعين ضمن نفس البرنامج مما يتطلب إلغاء إحداهما أو تحويله لمكان آخر.
- عدم وجود أو ضعف الكفاءة لدى المقاولين المحليين مما يستوجب إحضار مقاولين أجانب يؤدي ذلك إلى رفع تكلفة المشروع.
- ندرة المكاتب المخصصة بإعداد دراسات النضج وفي أحيان كثيرة هذه الدراسات غير ملاءمة للواقع العملي لإنجاز المشاريع.

❖ **صعوبات جغرافية:**

التضاريس الصعبة وعدم صلاحياتها للبناء في أحيان كثيرة، هناك مناطق زراعية بدرجة أولى لا تكون صالحة لبناء المشاريع.

نقص العقارات الشاغرة لإنجاز المشاريع في المناطق المكتظة بالسكان ذات المحدودية العقار الوعائي.

❖ **صعوبات تتعلق بالميزانية:**

- ضعف كفاءة بعض الأجهزة الخاصة بتنفيذ المشاريع طويلة المدى وارتفاع تكاليفها.
- عدم كفاية الدولة لتمويل جميع المشاريع والبرامج مما يلزم الدولة توزيعها عبر مخططات تكون عادة طويلة المدى بسبب في تأخر إنجازها، هذا ما يؤدي إلى عدم تلبية حاجات التنمية المتزايدة للمواطنين.
- تأثير تمويل المشاريع بتقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمية مما يؤدي إلى ضعف البرمجة الميزانية حيث يلزم الدولة عقلانية للنفقات العمومية بما فيها نفقات التجهيز.

وهناك صعوبات أخرى نذكر منها:

- عدم وجود معايير جديدة وجدية في إنجاز تقديرات التجهيزات العمومية وما يناسب متطلبات التنمية.

– صعوبة التحكم في موارد الاستثمار نظرا لتسخير أجزاء منها نحو أهداف مختلفة أو بطرق غير عقلانية.

– ضعف نوعية المشاريع وعدم قدرتها في أحيان كثيرة لتلبية حاجاتها التنموية.

– ضعف الرقابة وارتفاع التكاليف بسبب تأخر إنجاز المشاريع.[1]

يمكن القول أن الجزائر تأخذ أسلوبين أو نوعين للبرامج التنموية، النوع الأول وهو البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية وهو ما سبق ذكره في البداية والبرامج آخر يسمى التجهيز.

❖ **برامج التجهيز:**

وهو ما تعتمده الجماعات المحلية في مخططاتها التنموية والتي تعبر عن شكل اللامركزية في ذروتها وهما:

أولاً: المخطط البلدي للتنمية (PCD):

وهو ما تعتمده البلدية في تخطيطها، حيث أن الهدف الأساسي له هو تقديم الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي، يحتوي هذا المخطط على كافة التجهيزات القاعدية والفلاحية، التجارية وحتى التجهيزات الإنجاز، يكون تسجيل هاته المخططات باسم الوالي ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تنفيذها وكدا إعداد هاته المخططات تماشيا مع الخط العام للتنمية سواء كان قطعيا أم وطنيا.

ثانياً: المخطط القطاعي للتنمية (PSD):

يقوم المجلس الشعبي الولائي اقتراحا لجملة من المشاريع يتم من خلالها تحضير المخطط القطاعي للتنمية، يسجل هذا المخطط باسم الوالي الذي ينفذه، بعد قيام الهيئة التقنية لدراسة كافة الجوانب التقنية وذلك بعد إرسال هاته المخططات لها.[2]

بالإضافة إلى البرامج التنموية السابق الذكر أنشئت الدولة مجموعة من الصناديق لزيادة فعالية العملية التنموية نذكر منها:

– إنشاء سنة 2003 صندوق التنمية الريفية وتثمين الأراضي.

– إنشاء بموجب قانون المالية سنة 2002 صندوق لمكافحة التصحر وتنمية السهوب.

---

[1]- فريد سايح، عبد المجيد قدي، **دور شبكات الأعمال في التنسيق بين المتابعة الموازنية والميدانية لإنجاز برامج ومشاريع الاستثمار العمومي بالجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 5، 2014، . 77-111، ص ص82-84.

[2]- عادل بونقاب، **سياسات التنمية المحلية الحضرية مؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص87.

- إنشاء بموجب قانون المالية سنة 2005 صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي.
- إنشاء سنة 1996 الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.
- إنشاء صندوق ترقية النشاطات الحرفية التقليدية سنة 1993.
- إنشاء الصندوق الوطني للسكن سنة 1994.
- إنشاء صندوق دعم النشاطات الاقتصادية في الهضاب العليا سنة 2004.
- صندوق الكوارث والأخطار الكبرى.[1]

المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في التنمية المحلية بالجزائر.

تتأثر التنمية المحلية في الجزائر بعدة متغيرات على المستويين المركزي والمحلي فالتنمية المحلية تستوجب جملة من الفواعل التي تتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتقسم إلى:

1- **الفواعل الرسمية:** متمثلة في الولاية والبلدية:

إن التطور الحاصل في العالم وما شهده من تغيرات جدرية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من بين هاته التغيرات تغير دور الدولة وتطويرها للنظام اللامركزي وإعطاء حرية أكبر للإدارة المحلية في المشاركة في عملية التنمية فالجماعات المحلية (البلدية والولاية) أحد الفواعل في تدوير عجلة التنمية، حيث أعطاها المشرع الجزائري عدة صلاحيات بهذا الخصوص وهو ما سنطرحه كالآتي:

أ) دور الولاية في التنمية المحلية:

إن قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990 قد منح الولاية عدة صلاحيات في مجالات مختلفة منها:

- في المجال المالي والاقتصادي: للمجلس الشعبي الولائي في عدة صلاحيات فيما يخص مجال التخطيط2، والإنعاش الاقتصادي وكافة الأعمال التي تساهم في تنمية الولاية كما يشجع كل المبادرات الهادفة لإنشاء المشروعات التنموية، كما أن الوالي يأخذ رأي المجلس الشعبي الولائي في كل الاعتمادات المالية ويعطي رأيه في أولويات الصرف في تلك الاعتمادات، يصادق المجلس الشعبي

[1]- عادل بونقاب، **مرجع السابق**، ص 91.

[2]- عادل إنزران، **التنمية المحلية في الجزائر، دراسة في الفواعل والمحددات**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 16، جوان 2017 (368-387)، ص 373.

الولائي على مخطط الولاية بعد دراسة الملف من قبل المصالح المعنية بذلك وتوفر كل المعلومات المساعدة على الدراسة.

يهدف المجلس الشعبي الولائي إلى ترقية الاستثمارات المحلية، حيث يقدر النفقات اللازمة وإعداد التجهيزات التي لا تحتمل تكاليفها قدرة البلديات.

كما أن للمجلس الشعبي الولائي صلاحية المصادقة على ميزانية الولاية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق السنة المالية، ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية.

كما يصادق أيضا على القروض اللازمة لإنجاز المشروعات المختلفة ويجذر بالذكر أنه وبالرغم من وجود صلاحيات للمجلس الشعبي الولائي إلا أنه خاضع لمراقبة إدارية من قبل وزير المالية وذلك لحساسيته الاختصاصات المالية وأهميتها، فيطلب الوزير من محاسب الولاية كل المستندات التي يرى ضرورتها لتحقيق من سلامة تلك التصرفات ثم يرفع الوزير تقرير سنوي يتضمن جميع الملاحظات الخاصة بالتسيير المالي للولايات وجميع المؤسسات العمومية الخاضعة لنطاق تلك الولاية، ثم يقوم بوضع تقرير إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية لاطلاعهما على الرقابة المالية.1

- المجال الاجتماعي والثقافي: ومن بين الأمور التي تقوم بها الولاية في هذا المجال:

- التنسيق مع المجالس الشعبية في عمليات التكفل بالمعاقين والمسنين والمعوزين وحتى المرضى عقليا.
- إنجاز الهياكل الصحية التي لا تتحمل البلديات تكاليفها، كما تعمل على ترقية الوقاية الصحية والوقاية من الأمراض والأوبئة.
- إنشاء مرافق ومنشآت ثقافية ورياضية وترقية مدعما كل نشاط من النشاطات بالتشاور مع البلديات.
- نشر الوعي الثقافي بين المواطنين وخلق مؤسسات ومرافق تربوية واجتماعية مختصة بهذا الشأن.

- المجال الاقتصادي والصناعي: حول القانون المجالس الشعبية الحق في إنشاء مناطق صناعية وتشجيع المبادرات المقترحة من طرف البلديات في مجال الصناعات التقليدية وتنميتها، وتدخلها في حال تجاوز تكاليفها إمكانيات المالية والفنية للبلدية.

ولضمان ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، تعمل على وضع مخطط للتنمية يوضح الأهداف والبرامج التنموية، كما أنها تساهم في تحديد المناطق الصناعية التي يجب إنشاءها، ودعم الاستثمار في الولاية مع الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين لخلق جو ملاءم للاستثمار.

[1]- عادل إنزران، **مرجع السابق**، ص 374.

- المجال الفلاحي والري:

– ترقية الفلاحية في الولاية وحماية الثروة الحيوانية والغابية.

– حماية الأراضي الفلاحية وتوسيعها.

– استصلاح الأراضي وحماية التربة والمحافظة على الغابات.

– الاهتمام بالجانب الري، ومساعدة البلديات في هذا الجانب.

- المجال السياحي والسكان: لقد ولت الدولة مؤخرا اهتماما بالجانب السياحي كمصدر للتنمية مهتمة بذلك بكل المرافق السياحية وإعطاء المجالس المحلية بالولاية حق مراقبة المرافق العامة ذات الطابع السياحي، مساعدة الولاية البلديات في برامج الإسكان وتشيد المساكن وترقيتها.

يمكن القول أن للولاية دور في عملية التنمية خاصة المجالس الولائية التي اطلعنا على جزء بسيط مما تقوم به والتي نلاحظ تداخلها في بعض الأحيان مع دور البلدية.[1]

في هاته العملية وهو ما سنتناوله فيما يلي:

ب) دور البلدية في التنمية المحلية:

تعتبر البلدية المحرك الأول للتنمية المحلية فقد خصها المشرع الجزائري بعدة أدوار ووظائف في هذه المجالات فقانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22 جويلية 2011 قد نص على إشراك البلدية في:

- **المجال الاقتصادي:**

- ترك البلدية حرية المبادرة لإيجاد حلول مناسبة في أقرب الآجال واحسن الظروف مع اشتراك المجتمع المحلي ومراعاة كل خصوصياته.

- يمكن للبلدية وتحت إطار الصلاحية المخولة لها قانونيا أن تقوم بإعداد المخطط تنموي يتماشى مع مخطط الولاية وأهداف المخططات التهيئة العمرانية، وتسهر على تنفيذه.

- سعي البلدية لخلق وتطوير المبادرة المحلية وفق الطاقات والإمكانيات المادية والمالية للبلدية.

- **في مجال التهيئة والتنمية:**

– تقوم الجماعات المحلية وخاصة البلدية بدور جد مهم في إعداد المخططات المحلية لتهيئة المجال المحلي بما يتوافق مع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية.

– كما تعمل على حماية الوسط الطبيعي ومحاربة البناء الفوضوي.

[1]- عادل إنزران، **مرجع السابق**، ص 374.

– حماية البيئة وكل الأشكال التلوث والسهر على إنشاء الحدائق وتوسيع المساحات الخضراء وحملات التشجير.

- **مجال التعليم والحماية الاجتماعية والسياحة:**

– إنشاء المدارس والاهتمام بجانب التعليم.

– القيام بعمليات التضامن الاجتماعي والتكفل بالفئات المحرومة.

– تشجع السياحة سواء محليا أو خارجيا مع تشجيع الاستثمار في هذا الجانب.

عموما هو ملاحظ أن الجماعات المحلية في الجزائر (البلدية والولاية) قد منحها المشرع صلاحيات كثيرة إلا أنها في الواقع العملي هناك تباين واختلال في تحقيقها لتنمية محلية رشيدة.

فهناك قطاعات قد تمكنت الجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية لها كقطاع الإسكان بعد أن اعتبرت الدولة المجاعات المحلية مساند وداعم لهذا الخصوص، بحيث هدفت للقضاء على البناءات الغير لائقة.

2- الفواعل الغير رسمية للتنمية المحلية:

بعد التطور الذي عرفته الدولة بخصوص دورها بعدما كانت دولة كدولة حارسة ثم دولة متدخلة فدولة تدعم وتدعو إلى التشاركية في عملية التنمية وخاصة التنمية المحلية فلم تبقى هي الفاعل الوحيد بل تعددت إلى فواعل غير رسمية من بينها عدة قطاعات، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

أ) القطاع الخاص:

القطاع الخاص هو الاقتصاد الحر الذي يخضع لآلية السوق والمنافسة الحرة لتحديد أسعار السلع مع البقاء على دور الدولة شكلياً، لقد كان الانتقال إلى الاهتمام بالقطاع الخاص بعد تعديل الهيكلي أي منذ 1994 بعد تصفية معظم المؤسسات العامة وذلك بعد شرط صندوق النقد الدولي بإخراج القطاع العام من ملكية للمشاريع الاقتصادية، يعمل القطاع الخاص في المساعدة على رفع المستوى المعيشي للمواطن وتحسين الخدمات يوفر القطاع الخاص مناصب شغل للشباب العاطلين نذكر منها برامج التشغيل الشباب وبرنامج عقود التشغيل وبرنامج المقاولات الصغيرة الذي أنشئ بعد إجراءات تسريح العمال، إلا أنه بالرغم من الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية المحلية إلا أنه يتعرض لمعيقات بيروقراطية، نقص التمويل، الاحتكار من طرف المؤسسات الحكومية في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.[1]

[1]- عادل إنزران، **مرجع السابق**، ص 378 - 377.

ب) المجتمع المدني:

لم يعرف المجتمع المدني رواجاً إلا بعد إقرار التعددية السياسية أواخر الثمانينات، حيث أكدت الدراسات أن تنظيمات المجتمع المدني بمختلف مؤسساته (أحزاب سياسية نقابات مهنية وعمالية، الجمعيات والاتحادات) الداخلية إلى مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكذا المشاركة المجتمعية ونشر الوعي والثقافة السياسية الرامية إلى اتصال بين المواطنين ودولتهم وإشراكه في العملية التنموية، فالتنمية المحلية تدعو إلى اشتراك جميع أطرف المجتمع في التنمية والمجتمع المدني هو الوسيط أو همزة وصل بين الدولة والمجتمع، فهو يعمل مع الجماعات المحلية، كما يسهر على مراقبة المشاريع التنموية ويحفز المجتمع المحلي على الأعمال التطوعية والخيرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعمل كمراقب على المال العام ويقف على الترشيد في إنفاقه، ويهدف المجتمع المدني بالأساس إلى خلق تنمية نابعة من عمق بيئة ذلك المجتمع وخصوصيته.[1]

المبحث الثاني: التنمية المحلية لولاية غرداية

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض مفصل لولاية غرداية مع ذكر الجانب الاقتصادي للولاية والمشاريع التنموية التي ترقى بها.

المطلب الأول: العرض العام لولاية غرداية

تقع ولاية غرداية في وسط الجزء الشمالي من الصحراء. وهو ناتج عن التقسيم الإداري للإقليم عام 1984، وكانت الولاية الجديدة بأكملها تعتمد على الولاية القديمة، من الأغواط وتتكون من ديريات غرداية ومتليلي والمنيا السابقة.

ولاية غرداية محدودة:

- شمالا بولاية الأغواط (200 كم) ؛
- شمال شرق ولاية الجلفة (300 كم) ؛
- شرقا بولاية ورقلة (190 كم) ؛
- جنوبا ولاية تمنراست (1370 كم) ؛
- إلى الجنوب الغربي من ولاية أدرار (400 كم) ؛

[1]- رشيد عادل، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص 66.

– غربا ولاية البيض (350 كم).

تبلغ مساحة الولاية 84660.12 كيلومتر مربع مقسمة على النحو التالي:

الجدول رقم (03): مساحة بلديات ولاية غرداية

مناطق	البلديات ($كم^2$)
غرداية	306,47
المنيعة	23 920,68
ضاية بن ضحوة	2 234,94
بريان	2 609,80
متليلي	5 010,12
القرارة	3 382,27
العطف	717,01
زلفانة	1 946,23
سبسب	4 366,82
بنورة	778,92
حاسي الفحل	6 875,39
حاسي القارة	27 698,92
المنصورة	4 812,55
المجموع	**84 660,12**

المصدر: مديرية البرمجة والتخطيط لولاية غرداية

وتتميز بسهول في المحطة القارية والمناطق المغمورة وشبكة وكامل المنطقة الوسطى وتمتد من الشمال إلى الجنوب لنحو 450 كيلومترًا ومن الشرق إلى الغرب لنحو 200 كيلومتر.

تأتي الصحراء بأشكال مختلفة:

– الكتل الكثبان الرملية.

– سهول ريجس الحجرية التي تسير نحو الأفق دون أدنى راحة تلفت الأنظار.

تغطي التربة الحجرية جزءًا كبيرًا من الصحاري، الحياة عمليا غير موجودة هناك، تلعب طبيعة التربة والمناخ دورًا رئيسيًا في التصحر، لذلك فإن درجة حرارة الصحارى ليست سوى ظاهرة ثانوية[1].

1- اقتصاد الولاية وتطوير القطاعات:

على الرغم من تكوين الإغاثة، والذي غالبًا ما يكون مقيدًا للتخطيط المكاني، فقد أدت جهود الاستثمار التي بذلت لأكثر من أربعة عقود إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية كبيرة تمتلك الولاية الآن البنية التحتية والمعدات الأساسية اللازمة للتنمية المتناسقة والمشتركة بين القطاعات[2].

1-1- السكان والعمالة:

يقدر إجمالي عدد سكان ولاية غرداية في نهاية عام 2014 بنحو 439 ألف نسمة مقابل 430563 نسمة في عام 2013 ، أي بزيادة مطلقة قدرها 8437 وتراجع معدل النمو السكاني بنحو 1.96٪ في 2014. تبلغ مساحة ولاية غرداية 84660.12 كيلومتر مربع أو كثافة سكانية 5.19 نسمة / كم2.

وقدر عدد سكان ولاية غرداية سنة 2018 بنحو 471.656 نسمة مقابل 463.680 نسمة عام 2017، أي بزيادة مطلقة قدرها 7976 نسمة وانخفاض معدل النمو السكاني بنحو 1,72%، وقدرت الكثافة السكانية بـ 5,57 نسمة/ كم^2، وهذا ما يدل على انخفاض الكثافة السكانية للولاية كما يظهر تحليل الكثافات على وجود تباين بين الشمال والجنوب، المنطقة الشمالية تمثل 17.76% وتتميز بوزن ديمغرافي قوي يتركز 80 % من مجموع سكان الولاية وعدد السكان يبلغ 25.09 نسمة/ كم^2 ،في حين نجد ان المنطقة الجنوبية والتي تمثل 82.24 % من أراضي الولاية يقيم فيها 20% من مجموع السكان أي كثافة سكانية قدرت بـ1,35 نسمة/ كم^2.

يتألف سكان الولاية من 50.94 % رجال، و49.06% نساء ومعظم سكان الولاية من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عام بنسبة 64.27%.

كما يقدر عدد السكان النشطين في نهاية 2018 بـ 204.729 عاملاً نشطاً أي بمعدل نشاط بلغ 66.60%، كما يبلغ عدد السكان العاملين 179.677 موظفاً أي 87.78% من السكان النشطين، ويبلغ عدد العاطلون عن العمل بـ 25.787 شخصاً أي 12.60 من السكان النشطين بمعدل بطالة قدر بـ12.06% على مستوى الولاية.

[1]-أنظر الملحق رقم (1).
[2]- أنظر الملحق رقم (2).

جدول رقم (04): توزيع الموظفين على مجموع القطاعات لسنة 2018

الفروع	مجموعة (مذكر + مؤنث)
صناعة الأجهزة	3.531
أجهزة (B.T.P.H)	21.234
التجارة والقطاع منها ذاتي	30.572
الإدارة	124.340
المجمـــوع	179.677

المصدر: مديرية التوظيف لولاية غرداية

1-2- وضع سوق العمل المحلي:

جدول رقم (05): تقييم طلبات العمل لولاية غرداية 2018.

التعيين		علامة العمر							المجموع
		16-19 سنة	24-20 سنة	25-29 سنة	30-35 سنة	36-39 سنة	40-49 سنة	50 سنة فما فوق	
2018	مذكر	269	3.211	5.739	4.607	2.220	2.732	1.015	**19.739**
	مؤنث	98	1.446	2.195	1.102	460	528	165	**5.994**
	معاً	367	4.657	7.934	5.709	2.680	3.260	1.180	**25.787**

المصدر: مديرية التوظيف لولاية غرداية[1]

[1]- أنظر الملحق رقم (3).

جدول رقم (06): مراجعة عروض العمل لولاية غرداية 2018.

التعيين			عرض وظائف لسنة 2018
قطاع عام		دائم	41
		مؤقت	902
قطاع خاص	وطني	دائم	281
		مؤقت	3.740
	أجنبي	دائم	-
		مؤقت	220
معاً		دائم	322
		مؤقت	4.862
المجموع			**5184**

المصدر: مديرية التوظيف لولاية غرداية

جدول رقم (07): عمالة شباب ولاية غرداية 2018.

المدن	عدد المستفيدين	
	المجموع	إناث
غرداية	60	-
المنيعة	135	-
ضاية بن ضحوة	63	-
بريان	80	-
متليلي	83	-
القرارة	85	-
العطف	40	-
زلفانة	51	-
سبسب	45	-

بنورة	40	-
حاسي الفحل	72	-
حاسي القارة	74	-
منصورة	60	-
أخرى	248	-
المجموع	**1.136**	**600**

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي لولاية غرداية[1]

جدول رقم (08): تقييم المشاريع التنموية برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة(TUP-HIMO)، الجزائر البيضاء حسب العمالة والبلدية لولاية غرداية 2018.[2]

برنامج المدن	TUP-HIMO		برنامج الجزائر البيضاء	
	عدد العمليات	خلق الوظائف	عدد العمليات	خلق الوظائف
غرداية	**1**	**14**		
المنيعة	**02**	**27**		
ضاية بن ضحوة	**1**	**17**		
بريان	**1**	**13**		
متليلي	**0**	**00**		
القرارة	**1**	**14**		
العطف	**1**	**13**		
زلفانة	**2**	**27**		
سبسب	**00**	**00**		
بنورة	**1**	**12**		
حاسي الفحل	**1**	**13**		
حاسي القارة	**00**	**00**		

[1]- أنظر الملحق رقم (4).
[2]- أنظر الملحق رقم (5).

		14	1	منصورة
00	00	164	12	**المجموع**

المطلب الثاني: معيقات التنمية المحلية لولاية غرداية

إن هناك عدة عراقيل وصعوبات تواجه إنجاز المشاريع التنموية وخاصة في ولاية غرداية من بينها:

- تأخر المصادقة على الموازنة العامة للدولة مما يؤثر سلبا على عمل المشاريع.
- عدم التنسيق بين الوزارات في تنفيذ المشاريع.
- وجود تجاوز على قطع الأراضي المخططة لإنجاز المشاريع وعدم تخليتها ولجوء في حالات عدة إلى القضاء مما يعرقل عمل المشروع ويصل من مدة إنجازه.
- الإجراءات الإدارية الخاصة التي تتم بين وزارة المالية والبلديات التي يستغرق وقت يؤثر على المباشرة في تنفيذ المشاريع.
- عدم إعطاء أصحاب المشاريع الصلاحية الإدارية الكاملة مما يعيق سير المشاريع.
- عدم دقة العقود الموقعة مع المقاولين.
- وجود في بغض الحالات لتزوير في الوثائق المقدمة من قبل المناقصين مما يؤدي إلى التأخير في عملية المناقصة.
- قلة الكفاءة الفنية والمالية لأغلب الشركات والمقاولين الذين يتم التعاقد معهم في تنفيذ المشاريع بسبب منح تصنيف غير مناسب الذي لا يتناسب وقدرتها على التنفيذ ووضعها المالي مما ينعكس سلبا على تنفيذ تلك المشاريع وتوقفها.
- عدم معنوية وجهل العاملين على المشروع للقوانين والتعليمات الخاصة بها.
- التأخر في دفع المستحقات المالية للمقاول مما يؤخر تنفيذ المشاريع.
- عدم وجود التنسيق المسبق بين المشاريع وخاصة المشاريع الخدمية (كهرباء-ماء-مجاري اتصالات وحتى أرصفة)، والذي ينعكس سلبا على إنجاز المشاريع.
- قيام المقاولين بإعطاء مشاريع لمقاولين ثانويين مما يخلق مشاكل في المتابعة والاستسلام.
- إعطاء أكثر من مشروع لمقاول واحد مما يكون في حالة إرباك في عملية التنفيذ وإخفاق في سير العمل.
- طول فترة إجراءات الدفع المالي من قبل الوزارات إلى شركات أجنبية لتنفيذها مما يلزم الدفع بعملة مختلفة مما يسبب خسائر بسبب سعر الصرف المعتمد في الموازنة مقارنة بسعر السوف.

- قلة عدد المختبرات الإنسانية الحديثة المختصة وضع إجراءات المطالقة ولمواصفات المواد الداخلة في العمل مع طول الفترة الزمنية للقيام بعملية الفحص في المختبرات مما يسبب تأخر في إنجاز المشاريع.
- عدم وجود لدراسة جدوى فنية واقتصادية في المختبرات مما يسبب تأخر في إنجاز المشاريع.
- ضعف أو قلة الكوادر المتخصصة في مجال إعداد دراسات الجدوى الفنية الاقتصادية.
- ضعف الإمكانيات الفنية والخبر العملية للعاملين في مجال تنفيذ المشاريع.
- قلة المعدات والآلات اللازمة للإنشاء بعض المشاريع مما يستدعي من قيام الجهات المختصة بالإعلان عن مناقصات ضمن فترة زمنية محددة مما يؤدي إلى التنافس على هذه الآليات ورفع أسعار تأجيره وانعكاسه على زيادة التكلفة لتنفيذ تلك المشاريع.
- تأخر بعض الجهات في اعتماد الأعداد اللازمة للتأشيرات المطلوبة وعدم تفهم وإساءة تقدير أعداد العمالة المناسبة لإنجاز المشروع تبعا لوقت التنفيذ وطبيعة الموقع.
- عزوف العمالة المحلية عن العمل في المشاريع وذلك راجع إلى:

– –عدم ديمومة الأشغال فهي أعمال تكاد تكون مؤقتة حسب طبيعة المشاريع.

– عدم الحصول على التأمينات الصحية اللازمة.

– الأجر المتدني مع عدم دفع معظم المقاولين لمستحقاتهم كاملة.[1]

[1]- مقابلة مع السيد علان حمزة، رئيس مصلحة إدارة تنمية البرامج المحلية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية غرداية، 2020/09/27، الساعة 9:16 صباحا.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تناول السياسة التنموية في الجزائر عبر مرور الزمن بدا من حصولها على الاستقلال وصولا إلى الآن، حيث نجد أنها مرت بعدة مراحل وتطورات ومنعرجات مفصلية كان أولها التخلي عن النهج الاشتراكي بعد أن اعتمدت على سياسته والتي تركز على الصناعات المصنعة وانتقلت إلى اقتصاد السوق الحر والتوجه الديمقراطي.

ثم كان حديثنا عن المؤتمرات أو الفواعل في سياسته التنموية سواء كان للجماعات المحلية (البلدية والولاية) وصولا إلى الفواعل الغير رسمية كالقطاع الخاص والحركة الجمعوية باعتبارها مجتمع محلي واعي.

ومن تم حديثنا عن ولاية غرداية الجانب الطبيعي والبشري وكذا أهم مسببات تعرقل عملية التنمية المحلية للولاية.

الخـــاتمـــة

الخاتمة

تناولت هاته الدراسة في الشق الأول منه التنمية المحلية في إطارها النظري ومعرفة أهدافها ومجالاتها ومعرفة المجتمع المحلي ومكوناته من أفراد ومؤسسات ومجتمع كرقعة جغرافية أو مكانية يعيش عليها هؤلاء الأفراد.

ثم معرفة خطوات تنمية هذا المجتمع وفق خصوصياته واحتياجاته والتخطيط لبرنامج مشروعات يكون ضمن ما خططت له الدولة وليس خارجا عنها ويشمل جميع النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الثقافية ولا يشمل فئة دون أخرى.

وهذا ما يسمى رسم السياسة التنمية المحلية تحت إطار ما يسمى السياسة التنموية والتي مجموع الإجراءات والبرامج يتضمن مجموعة من المشاريع التنموية حيث إن الدولة الفاعل الرئيس لها سواء كليا أو جزئيا عن طريق هيئاتها وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وعمالة كبيرة.

أما الشق الثاني فقد تناولنا السياسة التنموية في الجزائر بدا من الاستقلال وصولا إلى الآن مع محاولة التركيز على ولاية غرداية كنموذج على اعتبار أن لها طب استراتيجي ذو موقع جيد تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب هذا على المستوى الوطني أما على المستوى الدولي فهي تعتبر كمحطة برية لوصل البحر الأبيض المتوسط بإفريقيا، لكن كان الهدف من دراستنا معرفة التنمية المحلية للمنطقة وطريقة سير المشاريع ومعرفة عزوف الشباب عن ممارسة هاته الأعمال سواء وعدم العمل على إنجاز هاته المشاريع.

ومن خلال هذه الدراسة فقد أنبتنا صحة الفرضيات التي اعتمدناها في البحث عن إجابة لمشكلة الدراسة حيث أن:

- المجتمع المحلي عنصر فاعل في عملية التنمية المحلية على اعتباره المستفيد الأول من هاته العملية.
- إن المشاريع التنمية ترجمة للسياسة التنموية.
- إن العمالة المحلية تساهم بشكل كبير في إنجاز المشاريع التنموية وبالتالي تعجل من عملية التنمية المحلية.

وكانت إجابتنا على سؤال الإشكالية أن العمالة المحلية تؤثر بشكل كبير في المشاريع الكبرى حيث أن ندرتها تؤدي إلى تعرقل المشاريع وبالتالي التأثير في عملية التنمية المحلية، وككل البحوث ورغم الجهود المبذولة في محاولة وككل البحوث ورغم الجهود المبذولة في محاولة للوصول إلى نتائج وإجابات وافية، إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص وذلك لتعذر وصولك لكل المعلومات المطلوبة وخاصة دراسة الحالة الموجودة في الدراسة إلا أن نأمل في محاولة منا لإثراء بحوث أخرى تصب في نفس السياق.

ويمكن أن تقدم جملة من التوصيات في محاولة لإيجاد حل لندرة العمالة المحلية في ولاية غرداية.

- محاولة وضع العمالة المحلية في إطار قانوني وتأمينه.
- ضمان ديمومة العمل له أو على الأقل في وضع صيغة التعاقد أثناء إنجازه للأعمال بضمان تفوقه قانونياً.
- تسوية وضعية المقاولين ووضع تسهيلات لتأمين العاملين.

كما نقترح في هذا المجال عناوين مستقبلية:

- واقع التنمية المحلية في الجزائر (اختيار الجنوب كأنموذج).
- تأثير المجتمع المحلي على عملية التنمية المحلية.
- تأثير العمالة الأجنبية على التنمية المحلية.

الملاحق

الملحق رقم (01)

Présentation Générale de la Wilaya

La Wilaya de Ghardaia se situe au centre de la partie Nord de Sahara. Elle est issue du découpage administratif du territoire de **1984**. L'ensemble de la nouvelle Wilaya dépendait de l'ancienne Wilaya
de Laghouat. Il est composé des anciennes dairate de Ghardaia, Metlili et El-Ménéa.

La Wilaya de Ghardaia est limitée :

- Au Nord par la Wilaya de Laghouat (**200 Km**) ;
- Au Nord Est par la Wilaya de Djelfa (**300 Km**) ;
- A l'Est par la Wilaya de Ouargla (**190 Km**) ;
- Au Sud par la Wilaya de Tamanrasset (**1370 Km**) ;
- Au Sud- Ouest par la Wilaya d'Adrar (**400 Km**) ;
- A l'Ouest par la Wilaya d'El-Bayad (**350 Km**).

La Wilaya couvre une superficie de **84660,12 km^2** se répartissant comme suit :

Superficie de la Wilaya

Communes	**Superficies (Km^2)**
Ghardaïa	306,47
El-Ménéa	23 920,68
Daya	2 234,94
Berriane	2 609,80
Metlili	5 010,12
Guerrara	3 382,27
El-Atteuf	717,01
Zelfana	1 946,23
Sebseb	4 366,82
Bounoura	778,92
Hassi-El-F'hel	6 875,39
Hassi-El-Gara	27 698,92
Mansoura	4 812,55
Total	**84 660,12**

Elle est caractérisée par des plaines dans le Continental Terminal, des régions ensablées, la Chebka et l'ensemble de la région centrale et s'étend du Nord au Sud sur environ **450 km** et d'Est en Ouest sur environ **200 km**.

Les Escarpements rocheux et les oasis déterminent le paysage dans lequel sont localisées les villes de la pentapole du M'Zab et autour duquel gravitent d'autres oasis (Berriane, Guerrara, Zelfana, Metlili et beaucoup plus éloignée au Sud El-Ménéa).

L'appartenance au milieu saharien et aride contrait fortement l'occupation de l'espace. L'implantation des villes s'est faite par rapport aux grands axes de circulation et aux oasis et leur développement a été étroitement lié aux conditions naturelles (eau, climat, relief …).

Le couvert végétal est pauvre. La structure et la nature du sol ne sont pas favorables à l'existence d'une flore naturelle riche. La verdure est plutôt créée par l'homme. Cependant la région n'est pas dépourvue de végétation naturelle ; elle est rencontrée dans les lits d'oueds.

الملحق رقم (02)

Économie de la Wilaya et développement des secteurs

Malgré la configuration du relief, souvent contraignante pour l'aménagement de l'espace, les efforts d'investissements consentis depuis plus de quatre décennies ont entraîné de grandes mutations au plan socio-économique. La Wilaya dispose aujourd'hui d'infrastructures et d'équipements de base nécessaires à un développement harmonieux et intersectoriel.

Population et emploi :

La population totale de la Wilaya de Ghardaïa est estimée à la fin de l'année **2018** à **471.656 habitants** contre **463.680** en **2017** , soit une augmentation absolue de **7.976** et un taux d'accroissement démographique dégressif de l'ordre de **1,72 %** en **2018** . La Wilaya de Ghardaïa couvre une superficie de **84.660,12 km2**, soit une densité de peuplement de **5,57 habitants/ km2**.

Cette densité moyenne de peuplement de la Wilaya est très faible. L'analyse des densités par commune montre le caractère inégal de la répartition de la population à travers le territoire de la Wilaya.

Les plus fortes densités sont observées dans les communes :

- Ghardaïa **433,19 habitants / km2**, Bounoura **56,15 habitants / km2**, El-Atteuf **27,22 Habitants / km2** et Guerrara **22,31 habitants / km2**.

Les plus faibles densités sont enregistrées au niveau des communes suivantes :

- Sebseb **0,85 habitants / km2**, Hassi El- Gara **0,79 habitants / km2**, Mansoura **0,76 habitants / km2** et Hassi El-F'hel **0,71 habitants / km2..**

Ceci confirme le contraste Nord Sud (entre les deux zones) :

- **Zone Nord** représentant **17,76 % du territoire** de la wilaya et se caractérise par un fort poids démographique **80 % de la population** totale de la wilaya y sont concentrés. Soit une densité de peuplement de **25,09 habitants/km2.**
- **Zone Sud** représentant **82,24 % du territoire** de la wilaya avec un faible poids démographique, **20 % de la population** totale de la wilaya y résident. Soit une densité de peuplement de **1,35 habitants /km2.**

L'exploitation des données de l'Etat civil a donné les résultats suivants pour l'année **2018**

- **13.555 Naissances** dont **6.986** de sexe **masculin ;**
- **1.736 Décès** dont **963** de sexe **masculin** ;
- L'excédant naturel est de ce fait de **11.819 Habitants**.

La population de la Wilaya s'est accrue de **29,72 %** du R.G.P.H **2008** à **2018 .(** soit une augmentation absolue de **108.058),** elle se caractérise par un fort taux d'accroissement démographique **1,72 %**, un fort taux d'urbanisation **87,12 %**, et une forte concentration de la population dans les agglomérations chefs-lieux **93,79 %.**

La distribution de la population fait ressortir que :

- **442.467 habitants** vivent dans les agglomérations chefs-lieux, représentant **93,81 %** de la population totale de la Wilaya.

الملحق رقم (03)

Situation du marché local de l'emploi

Bilan des demandes d'emploi : 2018

Désignation		Tranches d'âges							Total
		16-19 ans	20-24 ans	25-29 ans	30-35 ans	36-39 ans	40-49 ans	50 ans et +	
2018	Masculin	269	3.211	5.739	4.607	2.220	2.732	1.015	19.793
	Féminin	98	1.446	2.195	1.102	460	528	165	5.994
	Ensemble	**367**	**4.657**	**7.934**	**5.709**	**2.680**	**3.260**	**1.180**	**25.787**

Source : D.emploi

Bilan des offres d'emplois : 2018

Désignation			Emplois offerts en 2018 via Canal ALEM
Secteur public		Permanent	41
		Temporaire	902
Secteur privé	National	Permanent	281
		Temporaire	3.740
	Etranger	Permanent	-
		Temporaire	220
Ensemble		Permanent	**322**
		Temporaire	**4.862**
TOTAL			**5.184**

Source : D.emploi

الملحق رقم (04)

Emploi des Jeunes D.A.I.S (ex ESIL) – 2018

Communes	Nombre. de bénéficiaires	
	Total	Dont féminin
Ghardaïa	60	-
El-Ménéa	135	-
Daya	63	-
Berriane	80	-
Metlili	83	-
Guerrara	85	-
El-Atteuf	40	-
Zelfana	51	-
Sebseb	45	-
Bounoura	40	-
Hassi El-F'Hel	72	-
Hassi El-Gara	74	-
Mansoura	60	-
Autre	248	-
Total	1.136	600

Source : DAS

Ansej / Micro - entreprises financées entrées en exploitation Au 31.12.2018

Secteurs	Micro – entreprises financées					
	Nombre de Micro – entreprises		Nombre d'emplois		Montant de l'investissement en DA	
	ANSEJ	ANGEM	ANSEJ	ANGEM	ANSEJ	ANGEM
Services	539	5	1.176	7	1.299.178.362	1.300.841,21
Artisanat	154	1	436	1	271.794.721	238.554,43
Agriculture	180	0	408	0	442.006.856	0
Transports	733	/	1.101	/	1.493.755.937	/
Hydraulique	4	/	9	/	29.722.919	/
Professions libérales	84	/	191	/	108.726.190	/
Industrie	136	6	472	9	611.469.285	1.554.940,39
B.T.P.H	162	5	689	7	498.925.141	1.324.939,27
Maintenance	29	/	72	/	39.188.934	/
Commerce	0	0	0	0	/	/
Total	**2.021**	**17**	**4.554**	**24**	**4.794.768.345**	**4.419.275,30**

الملحق رقم (05)

Création de micro – entreprises dispositif (ANSEJ)

Au 31.12.2018

Désignation	Dossiers Déposés		Attestations d'éligibilité		Projets Financés		
	Nombre	Emploi	Nombre	Emploi	Nombre	Emploi	Montant en DA
Année 2018	110	248	71	168	49	125	282.527.717
Années de 1998 à 2018	10.935	25.952	8.044	18.362	4.836	12.280	16.625.595.047

Création de micro - entreprises dispositif (ANGEM)

Au 31.12.2018

Désignation	Dossiers Déposés		Attestations d'éligibilité		Projets Financés		
	Nombre	Emploi	Nombre	Emploi	Nombre	Emploi	Montant en DA
Année 2018	264	770	264	770	17	24	4.419.275,30
Années de 2005 à 2018	24.679	37.441	21.600	32.821	18.583	27.875	880.935.095,87

Bilan annuel du dispositif des contrats de Pré emploi (PID ex CPE) Arrêté au 31.12.2018

Désignation		Universitaires		Techniciens supérieurs		Ensemble	
		Total Placements	dont Femmes	Total Placement	dont Femmes	Total Placement	dont Femmes
Secteur économique	Public	238	168	101	78	339	246
	Privé	0	0	0	0	0	0
Total : Secteur administratif		238	168	101	78	339	246

Source : DAS

الملحق رقم (06)

Bilan des Projets de Développement TUP-HIMO et Blanche Algérie selon l'Emploi et la commune

Au 31.12.2018

Programme Communes	TUP-HIMO		Programme Blanche Algérie	
	Nombre d'opérations	Emplois crées	Nombre d'opérations	Emplois crées
Ghardaïa	1	14		
El-Ménéa	2	27		
Daya	1	17		
Berriane	1	13		
Metlili	0	00		
Guerrara	1	14		
El-Atteuf	1	13		
Zelfana	2	27		
Sebseb	0	00		
Bounoura	1	12		
Hassi El-F'Hel	1	13		
Hassi El-Gara	0	00		
Mansoura	1	14		
Total	12	164	00	00

Source : D.A.S

Bilan des Projets de Développement Communautaires DEVCOM selon l'Emploi et la commune – 2018

Communes	Nombre de bénéficiaires	Emplois crées
	-	-
Total	0	0

Source : D.A.S

Bilan de l'aide sociale couffin de Ramadhan – 2018

Communes	Nombre de familles démunies	Total aides attribuées	Nombre de bénéficiaires de l'aide des communes	Montant de l'aide des communes en DA
Ghardaïa	5.200	3.883	3.883	1.800.000,00
El-Ménéa	2.200	2.200	2.200	1.900.000,00
Daya	1.011	1.011	1.011	1.000.000,00
Berriane	2.136	2.136	2.136	1.800.000,00
Metlili	3.833	3.316	3.316	1.800.000,00
Guerrara	1.866	1.859	1.859	1.900.000,00
El-Atteuf	957	764	764	800.000,00
Zelfana	1.164	1.164	1.164	700.000,00
Sebseb	385	385	385	800.000,00
Bounoura	1.152	1.152	1.152	1.000.000,00
Hassi El-F'Hel	610	590	590	1.000.000,00
Hassi El-Gara	716	716	716	1.000.000,00
Mansoura	441	441	441	1.000.000,00
Total	21.671	19.617	19.617	16.500.000,00

Source : D.A.S

الملحق رقم (07)

مقابلة مع السيد علان حمزة رئيس مصلحة إدارة تنمية البرامج بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حول موضوع أثر ندرة العمالة المحلية على المشاريع الكبرى لولاية غرداية يوم 2020/09/27 على الساعة 9:15 صباحا.

الأسئلة:

س1: ما هي أوضاع التنمية المحلية لولاية غرداية.

س2: هل هناك وجود لنشاط فعلي لعملية التنمية في الولاية.

س3: هل إستفادت ولاية غرداية من مشاريع تنموية في الفترة الأخيرة، وما هي أهم هاته المشاريع.

س4: ما هي معيقات عمل هاته المشاريع على إعتبار أنها هي المحرك الأول لعملية التنمية المحلية.

س5: من ضمن إجابتك كان قولك نقص العمالة المحلية في رأيك ما هو السبب وراء ذلك.

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجداول	رقم الصفحة
01	أنواع المشاريع	21
02	يبين إنجاز المشاريع	44
03	مساحة بلديات ولاية غرداية	52
04	توزيع الموظفين على مجموع القطاعات لولاية غرداية 2018	54
05	تقييم طلبات العمل لولاية غرداية 2018	54
06	مراجعة عروض العمل لولاية غرداية 2018	55
07	عمالة شباب ولاية غرداية 2018	55
08	تقييم المشاريع التنموية لبرامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة لولاية غرداية 2018	56

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل 1	27
الشكل 2	28
الشكل 3	28
الشكل 4	28

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق 1	52
الملحق 2	53
الملحق 3	54
الملحق 4	55
الملحق 5	56
الملحق 6	56

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1- أحمد الرشوان عبد الحميد حسين، **التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، إدارياً، بشرياً**، ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

2- أحمد مصطفى مريم، **التنمية بين النظرية والواقع العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

3- الألوسي مندر وردي نعمان، **الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2019/2018.

4- حمودة الفاروق مسعد، حمودة طلعت منال، **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

5- خاطر مصطفى أحمد، **تنمية المجتمعات المحلية للاتجاهات المعاصرة –الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

6- خبانة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.

7- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر: الدار الجامعية، 2001.

8- القبلان سلطان فلاح غازي، **تنمية المجتمع المحلي العوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين، دراسة ميدانية**، ط1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015.

ثانيا: المذكرات

9- بلقايد ثورية، **الممارسة النسوية للقطاع الغير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري، دراسة حالة المرأة والممارسة الغير بولاية بشار** 2018/2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018.

10- بلقيل نور الدين، ا ميدانية لولايتي مسيلة وباتنة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11- بن مبارك سليمة، أوفة جازية، دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر، (دراسة حالة ولاية عين الدفلى لفترة 2016/2004)، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علم التسيير، 2017/2016.

12- بودانة شعباني كمال، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية (دراسة ميدانية لبلدية حاسي بحبح)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خضير، بسكرة، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014/2013.

13- بوزيدي زكرياء، ساكر مالك، فعالية معايير إختيار المتعاملين الاقتصاديين لإنجاز المشاريع العمومية، حسب تشريعات الصفقات العمومية في الجزائر (دراسة حالة مشروع التهيئة الحضرية لحي زيغود يوسف بلدية برهوم خلال السنة المالية 2018)، مدكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2018/2017.

14- بونقاب عادل، سياسات التنمية المحلية والحضارية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

15- حمادي فاطمة الزهراء، **العمالة الأجنبية وأثرها على اليد العاملة الجزائرية (دراسة ميدانية لشركة(Hlliburton)**، ورقلة، شهادة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2015/2014.

16- حميد باشوس، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة الطريق السيار شرق غرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010.

17- خياري رقية، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر والبطالة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2014/2013.

18- خيضري خنفر، **تمويل التنمية المحلية**، واقع وآفاقه، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011/2010.

19- درويش مليكة، معلالة نادية، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة 2001 – 2014، دراسة تحليلية قياسية 1985-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

20- دليو فضيلة، **أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية بمؤسسة سوناريك فرجيوة)**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص الموارد البشرية، جامعة الإخوة منشوري، قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2006/2005.

21- زبيدي نور الدين وآخرون، **انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة الفترة 2001-2016)**، شهادة مقدمة لنيل الماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر الوادي، **كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، قسم العلوم الاقتصادية، 2018/2017.

22- سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم تسيير الموارد البشرية، 2014/2013.

23- السلاوي يوسف، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2018/2017.

24- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة، تنمية، جامعة طاهري مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

25- عابد علي، **دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية (LSP) بتيارت**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010.

26- عادل رشيد، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة الطاهري مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

27- عبدي أمال، **دور إدارة المخاطر المشروع في ضمان نجاح إنجازه**، دراسة حالة مؤسسة أشغال الطروقات، البضائع والمحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في علوم التسيير، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، 2013/2012.

28- عقون أشرف، **سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية (دراسة حالة ميلة)**، مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008/2007.

29- عنبر محمد هشام، **دور المعايير الدولية في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة لاستكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2016.

30- عيشاوي فتيحة، **دور برامج التشغيل في توظيف القوى العاملة الجامعية، دراسة حالة اكمالية حمام الضلعة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع والديمغرافيا، تخصص تنظيم وعمل، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2013/2012.

31- غريب عبد الوهاب، زيادي فيضل، **فرض وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي تبسي، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016/2015.

32- قريش مليكة، **دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012/2001.

33- قنيط سفيا، **التقسيم الاقتصادي لمشروع كهربة سكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

34- كمال لحول، **اختيار المشاريع العمومية، دراسة مشروع الطريق السيار (شرق غرب)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2013.

35- الكنز لبني، **المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية لمؤسسة سوناطراك، سكيكدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2009/2008.

36- محمد عبد الله الفتاح محمد، **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية التقليدية والمستحدثة**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

37- نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

38- نويسي محمد، **تقنيات التخطيط والمتابعة ودورها في إدارة المشروع، دراسة مشروع إنجاز**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة تسيير المشروع، جامعة تبسة، 2013/2012.

39- هادي زهرة، بكوش حياة، **سياسات الحكم الرشيد وأثره في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل ماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عشور**، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.

40- واضح محمد، **في تحسين إدارة المشاريع الإنشائية في الجزائر، دراسة تطبيقية لنشاط إنجاز قنوات نقل المحروقات عبر الأنابيب، حلة المؤسسة (ENAC) فرع**

سوناطراك، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

ثالثاً: المجلات العلمية المتخصصة:

41- عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، المجلد7، العدد الثاني، ديسمبر، 2016.

42- بن الطاهر حسين، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، مارس 2012.

43- محمد عطية عبد الله فاطمة، **عوامل زيادة ورفع مستوى العمالة لقطاع غزة**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، العدد 13، يناير 2015.

44- كربالي بغدادي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيضر بسكرة، الجزائر، العدد 8، جانفي 2005.

45- سايح فريد، قدي عبد المجيد، **دور شبكات الأعمال في التنسيق بين المتابعة الموازنية والميدانية لإنجاز برامج ومشاريع الاستثمار العمومي بالجزائر**، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 5، 2014.

عادل إنزران، **التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات**، مجلة العلوم القانونية والسياسة، الجزائر، العدد 16، جوان 2017.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية	
المبحث الأول: التنمية المحلية	**08**
المطلب الأول: تعريف التنمية	**08**
المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية	**10**
المطلب الثالث: أهداف ومجالات التنمية المحلية	**12**
المبحث الثاني: المجتمع المحلي	**14**
المطلب الأول: تعريف المجتمع المحلي	**14**
المطلب الثاني: تنمية المجتمع المحلي	**16**
المبحث الثالث: السياسة التنموية (المشاريع الكبرى، العمالة)	**18**
المطلب الأول: المشاريع التنموية	**19**
المطلب الثاني: العمالة المحلية	**31**
الفصل الثاني: السياسات التنموية في الجزائر	
المبحث الأول: تطورات السياسة التنموية في الجزائر	**40**
المطلب الأول: مراحل التطور	**40**
المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في التنمية المحلية بالجزائر	**47**

المبحث الثاني: التنمية المحلية لولاية غرداية	**51**
المطلب الأول: العرض العام لولاية غرداية	**51**
المطلب الثاني: معيقات التنمية المحلية لولاية غرداية	**57**
الخاتمة	**60**
الملاحق	
فهرس الجداول	
قائمة الأشكال	
فهرس الملاحق	
فهرس المحتويات	